

خیالی

طایف و ناشری

صاحب خیالی ولی جان آخوند ابن الیاس قاضی وقف اولاده
فونیلی کجی زاده لردنه خواجه زاده

احمد رشدی

صاحب هذا الكتاب محمد ولی بن الحاج مراد کیاس قاض وقف اولاده
معارف نظارت جبهه سنک ۵۸۶ نورولی و ۱ محرم ۱۳۲۲
نار بخاور غصینه طبع و نشر

مهرتیر نسخه لر ساخته در

در سعادت

محمد علی محمدی

۱۳۲۲

[illegible]

ث قوله فلو حذر به اي تفرد به واستقل به يعني في رأيي وتنبه به الى غيره فقال توحده الله يعني توحده الله تعالى في ذاته لا في غيره كذا في بعضه ولم يفرض عينه الى غيره اوصاف بالاسم والاولا في رد على قدماء المعتزلة والذات الجلية يعني ان الاصل هو ان يقال الصورة حصول الصورة هذا فاطر القول لا تصور بدون تنبها على تلكه هي ان الصورة الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال على ان الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال على ان الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال على ان الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال

ث قوله ومنه التكون والتولد التكون ان يصير الشيء حاصلًا بلا فعل من الخلق وان كان حاصلًا بفعل من الخلق تعالى ويقال التكون هو ان يصير الشيء حاصلًا بلا عمل ولا مدخل من الغير اصلًا نظر الى ظاهر الحال والتولد وهو ان يصير حيوانًا بلا آب وامر مثل حيوان المتولد من الماء الزاكر في الصيف وهذا بخلاف التوالد وهو ان يصير الحيوان حاصلًا من الاب والام بفعل حاصل بينهما قوله كمال

ث قوله فمعنى التوحيد مجلال الذات الخ فيه نشر بعد ثقف فقوله بالوحدة الذاتية ناظر الى قوله اما للصيرورة بدون وضع قوله كمال

ث الكمال غاية الكمال اتصافا كاملا في غاية الكمال وعدم شركة الغير له في جلال ذاته الجلية او الاتصاف بالوحدة كمال

ث على تقدير ان يكون الباء للادسة هذا نهاية كلام المحقق قدس سره في هذا المقام كمال

ث في السطوع الارتفاع والظهور البين فوق ساطع حجه ظهور نبينا وحاصله باظهر حجه فالدلالة على الاعظمة المذكورة ثابتة على كلا التقديرين كمال

اي تفرد به واستقل فعني التوحيد مجلال الذات عدم شركة الغير وفي الصراح توحده برأيي تفرد الباء صلة ويجوز ان مجمل للادسة منها في جلال الذات والذات الجلية على نهج حصول الصورة وتجلد ان يكون للادسة فينبذ صيغة التفعّل اما للصيرورة بغير صنع كقولهم تحجر الطين اي صار حجرًا بلا عمل ومدخل من الغير فيه ومنه التكون والتولد واما للتكليف ولما استعمل في شايه تعالى مجل على الكمال كما قيل في التكرير ونحوه فعني التوحيد مجلال الذات الاتصاف بالوحدة الذاتية او الكمال مع فلا يستعمل لالذات

ث قوله بساطع حجه) اقول الاول كون الضمير لله تعالى لبيان ايات نبينا عليه السلام اعظم من ايات سائر الانبياء ويجوز ان يكون لمجد صلى الله عليه وسلم فساطع حجه من قبل اخلاق النبيا (قوله وبعد فان) اقول هذه الفاء اما على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد اخذ في على انه لا منع من اجتماع الواو مع اما كما وقع في عبارة المفتاح في آخره البيان (قوله) واساس قواعد عقايد الاسلام) اقول القواعد جمع قاعدة وهي الاساس واساس العقايد الاسلامية هو الكمال

ث قوله فلو حذر به اي تفرد به واستقل به يعني في رأيي وتنبه به الى غيره فقال توحده الله يعني توحده الله تعالى في ذاته لا في غيره كذا في بعضه ولم يفرض عينه الى غيره اوصاف بالاسم والاولا في رد على قدماء المعتزلة والذات الجلية يعني ان الاصل هو ان يقال الصورة حصول الصورة هذا فاطر القول لا تصور بدون تنبها على تلكه هي ان الصورة الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال على ان الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال على ان الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال

ث قوله فلو حذر به اي تفرد به واستقل به يعني في رأيي وتنبه به الى غيره فقال توحده الله يعني توحده الله تعالى في ذاته لا في غيره كذا في بعضه ولم يفرض عينه الى غيره اوصاف بالاسم والاولا في رد على قدماء المعتزلة والذات الجلية يعني ان الاصل هو ان يقال الصورة حصول الصورة هذا فاطر القول لا تصور بدون تنبها على تلكه هي ان الصورة الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال على ان الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال على ان الذات لا تصور بدون الحصول فنهنا قد مر كمال

[illegible]

عش جواب عن سوال
مقدور هو ان
يقال ان جوار
عطف الانشاء
على الاعمال
فيما لا محل
الا على من
بما بعد القول
اجاب عن بقوله
وليس له
يعني هو الموم
في قول خطيب
المتعلق بالاعمال
المكلفين بالاعمال
لاننا ولا اعتقاد
فلهذا هذا القول
قال ومن علم
الاعتقاد من
الافعال يتبع
الاعتقاد ويتبع
من افعال الجوارح
منها

منه على السبيل والهدى
والإيمان بالله تعالى
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
والمؤمنين به
والصالحين من عباده
الذين هم خير خلق الله
على وجه الأرض
وأجمعين

[illegible]

[illegible]

مجلسه مع طالعها و حاصله در این الصغیر بالامارات لا فوله

[illegible]

والعلم الاستدلال في جميع الاحكام العلمية وليس علم
الوصول في جميع الاحكام استدلاليا بل علمه جيبته بجسمها
استدلاليا وبعضها حاسي لا يلزم صدق
تدريج الفقه على علم الرسول تتبع
في اي بيان الفقه يزيد معرفة جميع الاحكام
بالاستدلال وان علم بعضه بالاستدلال
وبعضه لا بالاستدلال لا يكون فقهيا منها
نت فليس نقد في الكلام هكذا سمو اما بعد
معرفة احوال الادلة اجمالا في افادتها الاحكام
ياحوال الفقه ح

لا يعني برد عليه ان احوال الفقه انما هو نفس
معرفة تلك الاحوال لا ما يفيد تلك المعرفة و
يمكن ان يجاب عنه بان المفيد نفس المفاد و
الغاير انما هو بحسب الذهن والاعتبار وهو كما
اعتبار الافادة والتيسير فاداة بين الشيء
ونفسه كما مر في تعريف الفقه وذلك ان تقول
المعرف هو ملكة الاستنباط والاستحضار
والمراد بمعرفة احوال الادلة التصديقات
فالمفيد هو ملكة الاستحضار والمضاد هو
التصديقات على ما مر ايضا بحجج
ك اي لارد الاشكال بان يقال مثلا ان اصول
الفقه نفس الاحول للادلة

عن ادلتها بالكلام فان كان معطوفا على
معرفة الاحكام فمصدر تقدير كلامه هكذا
سموا بما يقيد معرفة العقائد عن ادلتها
بالكلام

منه فان النفع اذا لم يكن بطريق ابراث
القدرة على النطق لا يصير سببا للتسمية
بالنطق
منه قوله اما واولا فيه ان الاملاق عليه واولا
يتضمن ان يكون مطلقا على غيره ثانيا
وهو محتمل بحث

هذا الكلام يحتاج الى قبل الاول اذ يكون
لغتي كونهما يجب يسمى بالكلام ولا يحتاج
الى ذكر الاول في احد الاخرين بل في كل واحد
منهما لان كلاهما في الكلام في نفسه
ولا يحتاج الى ذكر الاول في احد الاخرين بل في كل واحد
منهما لان كلاهما في الكلام في نفسه
ولا يحتاج الى ذكر الاول في احد الاخرين بل في كل واحد
منهما لان كلاهما في الكلام في نفسه

(قوله عن ادلتها) متعلق بالمعرفة وكونها عن الادلة مشعر

بالاستدلال بملاحظة الحشة فإن الحاصل من الدليل من حيث هو دليل

فلا يكون التعريف شاملا لعلها لأنه ليس من أفراد العلم الاصطلاحي
أي نظريا

لا يكون الاستدلال بما فيج علم جبرائيل والرسول فانه بالحدس

لا يجزم الاكتساب فان قلت للرسول علم اجتهادى ببعض الاحكام
 اى الاثر واللام فى الاحكام

فلا يخرج عليه هذا القيد قلت تعريف الاحكام بالاستغراق فلا

اشكال قوله ومعرفة احوال الادلة الظاهر انه معصوف علم

الشيخ في انبجبالاجية الشئمة المذكورة انفا قوله

معرفة الأحكام فقيه مثل ما مر من الكلام وان التزم العطف
أي كلمة ما في قوله ويسمى ما يضيفه ^{عنه} ^{في} ^{أول} ^{على} ^{الأول} ^{لأن} ^{العطف} ^{وان} ^{التزم} ^{والتعاقب}

على الموصول يرتفع الإشكال وقس عليه قوله معرفة العقائد

قوله بالمنطق الفلسفة) عُدَّ في المواقف كونه بأزاء المنطق

ووجه الأخ مغاير الكونه حد واللقدره على الكلام وجمعها

وَبِهَا اَحْرَمَ غَيْرَ الْكَوْنَةِ حُدُودَ تَقْدَرُ عَلَى تِلْكَ اَي الْكَلَامِ

الشارح نظر الى ان كونه بازاء المنطق باعتبار انه يعيد قوة
اي يرجع كونه بازاء المنطق

على الكلام كما ان النطق يفيد قوة على النطق فيقول الى كونه موروثا

للقدره (قوله فاطق عليه هذا الاسم اي ولا اذ لولم يقيد به لكان

اما قد الاول في الاول او ذكر وجه الشخص في الثاني اذ لا شك

حقاً يصح وجه ذكر التخصيص أي في قول الشارح أول ما يجب أن قوله ثم نسخاً وإلم يطلق على ما ذكره

في قوله اول ما يجب حتى يختص التمييز واما احتمال التسمية الغريبة

عبدای عیسیٰ علی الشا اسم الک لا یحضر عالم الکام علی عیسیٰ عیسیٰ

في بعض النسخ: الكلام في تعليمه

از این کتاب

سبحانه وبحمده
 الحمد لله رب العالمين
 الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لاه
 ما كنا لنهتدي لاه
 ما كنا لنهتدي لاه

يكون الحزب الغنوي مستر.

عاشق عن نصیر

عن
فيلسوف
الانسان

الحق على هذا

لا ما يفيدها
الأحوال المذكور
معرفة

لا يخفى عليك ان
الكل في تشبه عا

وإني ألتفت
عند المقابلة
والأخيرة

فقد هذا القدر من
الحد الذي لا يمكن

فقدنا الكلام

صنایع

مع قوله فلا منزلة بين
 الإيمان وبين الإيمان واحد قسمها
 الإيمان وبين الإيمان من حيث
 الإيمان وبين الإيمان من حيث
 الإيمان وبين الإيمان من حيث
 الإيمان وبين الإيمان من حيث

وقيل تعجباً وضرباً واما
عن مجموع اهل القرب
فانهم عن اهل القرب
راجع الى اهل القرب
رجوعه الى اهل القرب
يعبدون الله تعالى
دون ما عدا هم

مستدل بقوله فقد شاع في الأقوال والمصدق حيث
خاصية فاعلم من هذا ان قول الشارح في ان
عموم وخصوص مطابقة بمعنى ان قول الشارح في ان
قال وقد شاع في الاقوال خاصة لا في الاقوال العامة
وفيه شاع في الاقوال العامة لا في الاقوال الخاصة
التي هي بالشيوع لا في الاقوال الخاصة التي هي بالخصوص
نقل كلامه مطعون في المطابقة مع قوله في ان
بالجواب عن السؤال المطروح وهو قولنا وانما هو جانب
الواقع صفة الواقع ونحوه وانما هو جانب
الواقع صفة الواقع ونحوه وانما هو جانب
الواقع صفة الواقع ونحوه وانما هو جانب

هذا المعنى مركب لم يشتق منه صفة تحمل
على الحكم بانها ائنة **عجم**
في ان فيه رد اعلى من قال فيه مسامحة
لان المطابقة صفة الواقع والمحبة صفة
الحكم فلا يكون حمل هو هو مسلما
في وان لم يكن المطابقة وحده وصفا
للحكم لكن مجموع مطابقة الواقع اياه
وصف له والتمسك على الحكم هو هذا المعنى
لا المطابقة فقط فيندفع الاشكال

في قوله فالعنى ههنا آة اي تعريف حقيقة
الحكم بمطابقة الواقع اياه شامخ في
العبارة فالعنى كون الحكم الى آخره **شجاع**

في قوله ما به الشيء هو هو اعلم به الشيء
متدا والضمير المرفوع الاول متدا ثان
والضمير الثاني خبر الضمير الاول والابتداء
الثاني مع خبره جملة اسمية وقعت خبرا
للبتداء الاول اعنى الشيء **قوة كمال**

في قوله هذا صادق آة اي تعريف الحقيقة
والماهية وهو ما به الشيء هو هو صادق
على الفاعل فلا يكون ماضيا لا غيرا بالعرف **شجاع**

في حاصله ان تأثير الفاعل في الوجود يجب
وجوده وتأثير الماهية بحسب نفسه مسلما
في اي لاشتمل صدق التعريف على الفاعل
بل الصادق عليه ما به الشيء متصف بالوجود **شجاع**

في قوله فان قلت آة اثبات للمجموعة
وهو ان التعريف صادق على الفاعل **شجاع**

في قوله الشيء بمعنى الوجود آة فعنى
التعريف ان الماهية ما به الوجود موجود
وهذا المعنى صادق على الفاعل **شجاع**

في قوله تعنى في الحق من جانب الواقع اذ المنظور اولاً في هذا
اي اعتبار المطابق من جانب الواقع
الاعتبار هو الواقع الموصوف بكونه حقا اي ثابتا ومحققا واما
المنظور اولاً في الاعتبار الثاني فهو الحكم الذي يصف بالبعث
الاصلي للصدق وهو الانبياء عن الشيء على ما هو عليه وهذا
اولي مما قيل سمي الاعتبار والثاني بالصدق تمييزا لقوله وهو
حقيقة مطابقة الواقع اياه فان مفهوم قولنا مطابقة
الواقع اياه وصف للحكم الا انه مركب فلا يشتق منه له صيغة
كذا افاده الشارح في نظائره وللبعض الافاضل ههنا كلام
طويل حاصلة حمل مثله على التسامح في العبارة بناء على ظهور
المعنى في المعنى هنا كون الحكم بحيث يطابقه الواقع (قوله ما به
الشيء هو هو لا يقال هذا صادق على العلة الفاعلية لان نقول
الفاعل ما به الشيء موجود لما به الشيء ذلك الشيء اذ الماهية
ليست بجعل الفاعل فان قلت الشيء بمعنى الموجود فيرد الاشكال
قلت بعد التسليم فرق بين ما به الموجود موجود وبين ما به
الموجود ذلك الموجود والفاعل تمام هو الاول وبه يظهر ان
الضميرين للشيء وقد يجعل احدهما للوصول فلا يؤول الى الاشكال
بالفاعل لكن ينقص ظاهر التعريف حينئذ بالعرضي اذ الصالح

عنه
وبعد الاول
على هذا وهو
ان يقال ان
كان عكسا
يكون تميزا
على هذا وهو
في قوله ما به
الشيء هو هو
لا يقال هذا
صادق على العلة
الفاعل ما به
الشيء اذ الماهية
ليست بجعل
الفاعل فان
قلت الشيء
بمعنى الموجود
في رد الاشكال
قلت بعد
التسليم فرق
بين ما به
الموجود
موجود وبين
ما به
الموجود
ذلك
الموجود
والفاعل
تمام هو
الاول وبه
يظهر ان
الضميرين
للكل
وقد يجعل
احدهما
لوصول
فلا يؤول
الى الاشكال
بالفاعل
لكن ينقص
ظاهر
التعريف
حينئذ
بالعرضي
اذ الصالح

في قوله ما به الشيء هو هو اعلم به الشيء
متدا والضمير المرفوع الاول متدا ثان
والضمير الثاني خبر الضمير الاول والابتداء
الثاني مع خبره جملة اسمية وقعت خبرا
للبتداء الاول اعنى الشيء **قوة كمال**
في قوله هذا صادق آة اي تعريف الحقيقة
والماهية وهو ما به الشيء هو هو صادق
على الفاعل فلا يكون ماضيا لا غيرا بالعرف **شجاع**
في حاصله ان تأثير الفاعل في الوجود يجب
وجوده وتأثير الماهية بحسب نفسه مسلما
في اي لاشتمل صدق التعريف على الفاعل
بل الصادق عليه ما به الشيء متصف بالوجود **شجاع**
في قوله فان قلت آة اثبات للمجموعة
وهو ان التعريف صادق على الفاعل **شجاع**
في قوله الشيء بمعنى الوجود آة فعنى
التعريف ان الماهية ما به الوجود موجود
وهذا المعنى صادق على الفاعل **شجاع**

لأن معنى قولنا جاء في القدم لا يفهم
بدون زيد هو معنى في الجحش لا يفهم
سببته بجنتهم فكذا لا يفهم
القدم مع عبارة المكان كعبية نسبة الوجود الى
القدم مع عبارة المكان كعبية نسبة الوجود الى
القدم مع عبارة المكان كعبية نسبة الوجود الى
القدم مع عبارة المكان كعبية نسبة الوجود الى

فك قوله غير متنع اي يجوز عند المحققين ان
يحصل تصور الكنه بالعرض اي بواسطة
العرض وحينئذ يكون تصور الكنه بواسطة
العرض ممكنا بالامكان الخاص فاذفع السؤال
بالنسبة الى القيد ايضا فقه كما
ك الامكان العام ان يكون احد طرفيه من
حصول وعلم ضروريا
ك اي ليس عدم كون تصور الكنه بدون
العرض ضروريا سواء كان وجوده اي وجود
كون تصور الكنه بدون العرض ضروريا وغيره
بخلاف الثاني
ك قوله اي ليس عدمه ضروريا فله وباعتبار تشخصه هوية المشهور
ان الهوية نفس التشخص وقد تطلق على الوجود الخارجي ايضا و
الشارح قد اطلقها على الماهية باعتبار التشخص فالحكم بنبوت
حقايق الاشياء اورد الفاء ايدنا باننا شاعما سبق والمنشاء
مجموع امور ثلاثة تعرفنا حقيقة وكون الشيء بمعنى الوجود وكون
النبوت بمعنى الوجود اذ لا لغوية في قولنا يجوز ارض الاشياء ثابتة
وحقايق المعدوقات ثالثة وحقايق الموجودات متصورة
والقصر على البعض تقصير فلا تكن من القاصرين قوله
ربما يحتاج الى البيان اي قلما يحتاج الى بيان معناه
فان اكثر من سمعه يصح منه ذلك المعنى كما في مثل واجب
الوجود موجود والحاصل ان اخذ موضوعا محجبا للاعتقاد
مشهور فيما بين الناس فهو مفيد لا حاجة الى بيان معناه

اذ اللازم امكان تصور الكنه مع العرض لا به ولو سلم يعتبر
الامكان بالنسبة الى القيد اعني تصور الانسان بدونه لا بالنسبة
الى القيد اعني كون تصور الكنه بدون انشاء القيد يكون لعدم
التصور على ان تصور الكنه بالعرض غير متنع وان لم يطرأ
ويمكن اختيار الثاني بان براد الامكان العام من جانب الوجود
اي ليس عدمه ضروريا فله وباعتبار تشخصه هوية المشهور
ان الهوية نفس التشخص وقد تطلق على الوجود الخارجي ايضا و
الشارح قد اطلقها على الماهية باعتبار التشخص فالحكم بنبوت
حقايق الاشياء اورد الفاء ايدنا باننا شاعما سبق والمنشاء
مجموع امور ثلاثة تعرفنا حقيقة وكون الشيء بمعنى الوجود وكون
النبوت بمعنى الوجود اذ لا لغوية في قولنا يجوز ارض الاشياء ثابتة
وحقايق المعدوقات ثالثة وحقايق الموجودات متصورة
والقصر على البعض تقصير فلا تكن من القاصرين قوله
ربما يحتاج الى البيان اي قلما يحتاج الى بيان معناه
فان اكثر من سمعه يصح منه ذلك المعنى كما في مثل واجب
الوجود موجود والحاصل ان اخذ موضوعا محجبا للاعتقاد
مشهور فيما بين الناس فهو مفيد لا حاجة الى بيان معناه

فان مقادير
قولنا دونه
هو قولنا
لا قولنا به
اعني
وغيره
الذي هو
الكل وهو
لا بد من
الاشياء
والا فلو
كانت الاشياء
لا يكون
الوجود
في الوجود
فان المنشاء
هو الذي
هو الذي
هو الذي
هو الذي

الماهية هي التي لا يفهم
بدون زيد هو معنى في الجحش لا يفهم
سببته بجنتهم فكذا لا يفهم
القدم مع عبارة المكان كعبية نسبة الوجود الى
القدم مع عبارة المكان كعبية نسبة الوجود الى
القدم مع عبارة المكان كعبية نسبة الوجود الى
القدم مع عبارة المكان كعبية نسبة الوجود الى

ولا وان تحقق وانف
حقيقة من كذا بق كونه نوعا
من الحكم
فولان يقتصر على الشئ الاخير قد يثبت له
نوعا انما ان الزام يتوجه على الشئ الاول
ايضا فانهم
هل منشأ التوهم كون الشئ بمعنى الموجود وان
هل على المعنى الاعم فلا يتوهم قائل
لا مطلقا
لا قولهم يوجه هذا التوجه اسقط اعتراض
بعض الشارحين بان النفس ليس بشئ والكلام في نفس
حقائق الاشياء فكذلك فهموا من النفس نفس
الاشياء

[illegible]

ت وجه الظهور ان الادرية لم ينكر بثبوت
من الاشياء فلم يلزمها الالتزام بثبوت شيء
من الاشياء

لا قولوا ماعلى العندية فيه تأمل اوله
 يظهر من ان كلام العندية اشتب الى كلام
 العندية من كلام اللاذرية وانما قال فيه
 تأمل لان حاصل كلام العندية بانكار تغير شئ
 هو ان لا نسبة مقررة في نفس الامر فينبذ جازان
 يقال في الزام العندية ان لم يقرر نسبة في
 الشئ من الاشياء في نفس الامر فقد تقرر
 شئ شئ لان نفس الامر لا يخلو عن احد
 النسبتين وفيه نظراى في التأمل المذكور لان
 دليل الزام العندية بغير دليل الزام العندية فيصح
 حصر الشئ في قولنا ياتى على العندية التحجيم
 لا قوله فيه تأمل اه قال في حاشيته وجه
 التأمل ان حاصل قوله بئني نقر الاشياء هو
 ان لا نسبة متحققة في نفس الامر حتى تقرر
 فينبذ يمكن ان يقال ان لا يحقق نسبة
 التي في نفسها فقد تحقق نسبة الشئ
 الواقع لا يخلو عن احد النسبتين نعم
 يرد عليه مثلا ما يرد على ما ورد في الزام
 العندية من ان عدم الارتفاع من جملة
 التحولات عنده اشتبى كلامه
 لا قولنا اشتبى قولنا بحقيقة انه انهم
 يقولون كل حكم تابع لاعتقاد المعتقد ان هذا
 الحكم اى حقائق الاشياء ثابتة ايضا تابع
 لاعتقادهم وليس في نفس الامر شئ يحق
 عندهم فكل حكم في ادعوا شبه تابع للاعتقاد
 عندهم فمن اعترفوا بحقيقة اثبات اولي
 شعاع

ند قوله اطلاق الغلط جواب سؤال مقدّمه
ان اعتراف الغلط في البعض مما يوجب اعتراف
الاصابة في الآخر فكلاهما ينافي مدعاهما فاما
ابان اطلاق الغلط على زعم الناس لاهل زعمهم
اذ ليس لهم علم ولا ظن ولا وهم بشيء فضلا عن
عقائد الغلط

بأن النفي حكم والحكم تصديق علم والعلم من الاعراض الموجودة في الخارج ويرد عليه أنه لا وجود للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين ولو ثبت فبانظار دقيقة فكيف يستثنى الالتزام منكروا أجل البداهيات على مثل هذا الأمر الخ لا يقال ترد يدها الالتزام في التحقيق وهو بمعنى الوجود لا نأقول ليس جهنا معناه اذ عدم وجود النفي لا يستلزم وجود الاشياء لم ازول النفي الثابت في نفسه معدوما في الخارج قولنا انما يتم على العنادية عدم تمام على اللاادرية ظاهر واما على العندية فيه تأمل وقد قال في شرح المقاصد في كلام العندية والعنادية ثنائيا حيث عتروا بحقيقة اشات او نفى شيئا اذ تمسكو فيما ادعوا بشبهة قوله قالوا الضروريات هذا دليل اللاادرية وصله انه لا وثوق بالاعيان ولا بالبليان فعين التوقف والشك وغيرهم من هذا التمسك حصول الشك والتمه لا اثبات لهم وفيه قول قد يغلط كثيرا اطلاق الغلط منهم بناء على عدم الناس فان قلت قد لا دخلة على المضارع للقلة فنفاي الكثرة قلت قد تستعار وتسهل في التحقيق ايضا على أن القلة بحسب الاضافة لاشافي الكثرة في نفسه لانفاء اسباب الغلط ان قلت لعل

هذا هو الموضع الذي كان فيه
الملك الناصر محمد بن طغتكين
مسلما

[illegible]

منها يحصل في القلب فإزاء التعريف به فالجمل للمركب
عند التعريف بالاشارة عليه كما قاله فهو من قول العلم
أنهم من الأذن وقد عوارض الوجود عندنا لا يفرق
معو العرفي والعرف والاشارة

هناك سبباً عاماً للغلط عام فمن ينحرف بانقضاء مطلقاً سبباً
 أي بانقضاء مطلقاً سبباً لفظي
 الغلط قلت بذهاب العقل جازمة به في مثل ادراك حلاوة العسل

[illegible]

بعض قائل بمقتضى التمييز
وصف التميز مجازاً ثم التميز في التصور الصورة ومثله
وصف الشيء بوصفه وصفه
الماهية المتصورة وفي التصديق الإنشآت والنفي ومثله
الوجود والعدم والعلم بهذا المعنى بأنه وصفه توجب تميزاً لا يخرج المتفرد
الطرفان والعلم بهذا المعنى ينقسم بانه اذ خلا عن الحكم بان له
أرى وإن لم يجل بان أو جيب الياء
يوجب اياه فتصوره ولا فتصدق قوله بناء على عدم التقييد
بالمعاني فإن المعاني ما ليست من الأعيان المحسوسة بالحس
على تقدير التقييد بالمعاني بان يقال وصفه فوجب تميزاً لا يخرج المتفرد
الظاهر في الإحسان كذا

مثل زعمنا
 القينية تدرك علما كادراكه زيد قبل رؤيته واحسان
 مضاف الى مفعولة مع انه ليس معنى بل حسان
 كادراكه عند الرؤيه ومقتضى التعريف ان لا تعلم تلك الجزئيات
 الا بالقيود وهو من التعريف ان لا تعلم الجزئيات

[illegible]

من اشار به الى ان له تعالى علما زائدا على ذاته
وان ذاته تعالى كاف فيه بلا احتياج الى
سبب من الاسباب على ما هو رأي اهل السنة
م

[illegible]

تلك قولنا هذا على عادة الشافعي فاقبل
 المشايخ ما حمله اختيار هذا كلامه في مقبول لا يشترط
 الإختصاص به وان وجهه المحصر هذا السبب في مقبول لا يشترط
 السؤال المذكور ان لا يصح شيء منها ان وجهه المحصر هذا السبب في مقبول لا يشترط
 على ما ذكره الثالث وهو ان وجهه المحصر هذا السبب في مقبول لا يشترط
 المعنى الثاني وان وجهه المحصر هذا السبب في مقبول لا يشترط

عبدال

5

1-1

1.

ن: مؤ

9.6

•

2

1

ای العمل

عزیز

مَحَلُّ الْإِنْفِصَالِ

بِسْمِ

۱۱۸

2

A

15

دالة كالت

لا يلزم ان

درود

15

21

21/11/20

25

گڑبہ و رپڑ

مکمل

الفضل لزيد بن
الذهبية مطاب
وان لم يكن

3.3
4.3

عشر
إلى إلى مائة
بالشيء النسبة
عشر
وهو المراد
بشيء النسبة
ومعها عن
الأشياء والنظر
لها
على
فقد إشارات
التعريف إلى
محصل العلم بوقوعه
تفصيل
بالجملة منافية
ولا يكون الدور
هنا
على
فقد إشارات
معنى الأخبار
في قول الشاعر
وأما خبر النصارى
إلى خاتمة الخبر
إلى النصارى
إشارات إلى تفصيل
بين ما وقع في
التلخيص وبين ما
وقع في الخبر
لما
يخفى وقولكم
فإنه وإن عيسى
معه
معه
وقال منهم
الذي يريه قوله
فإنه

[illegible]

تفاهه من ادعى ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر
موقوف على الاستدلال فتوقفه عليه كقولنا
العنوان اما غلط المعتز فان ادعى ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر
فان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر فانه لا يصح ان يقال ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر

والكل غلط لان تصوره الخبر بالرسالة لا يجعل صدق الخبر بديهيا
نعم تصوره الخبر بعنوان ما بلغه الرسول يجعل صدقه بديهيا لكن
الكلام في صدق الخبر الموقوف من حيث ذاته ونظيره ان ثبوت
الحدوث للعالم الموقوف من حيث ذاته نظري ومن حيث عنوان
التغير بديهي فاما مل قوله اي عدم احتمال التقيض هذا المعنى
بعم الثبات فيلغو ذكره اللهم لان يراد عدم الاحتمال في
نفس الامر وعند العالم في الحال لا في المثال وفيه ما فيه فالاولى
ان يفسر التيقن بالخبر المطابق لقوله فهو علم بمعنى الاعتقاد اه
ولا يخفى ان قوله بوجه العلم الاستدلال مغن عن هذا الكلام
لان هذا هو معنى العلم عندهم وايضا سائر العلوم النظرية
كذلك فافحها التخصص بالذکر والاقران مراد المصنف
بيان فرقة من الضروريات في قوة التيقن وكما للثبات
وكأنه إشارة الى ما يقال ان الادلة النقلة مستندة
والاستند الى الوحي هو القرآن سبحانه والاستند الى التأسيس هو حديث النبي صلى الله عليه وسلم
الى الوحي المصدق باليقين والتأسيس الى الاله المستلزم
لكمال العرفان المنزه عن شائبة الوهم بخلاف العقليات
الصرفة فان العقل يعارضه الوهم فلا يصفو عن كدر
قوله علم بالتواتر هذا جرح ذو فضل للتمثيل ولا فهذا الحديث

توقفه على الاستدلال فتوقفه عليه كقولنا
العنوان اما غلط المعتز فان ادعى ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر
فان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر فانه لا يصح ان يقال ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر

ان يتوقف التصديق الضمني بثبوت الرسالة
للمخبر على الاستدلال يستلزم توقف صدق
خبره على ذلك الاستدلال فجاء
فقد رده رد على كلام الفارح بحسب
الظاهر ان تصوره اه لكنه يندفع الابرار المذكور
عن كلام الشافعي بان يقال ان الكلام اه
فان يتوقف تصوره خبره عليه السلام مثلا بالرسالة
لا يجعل صدق قوله البينة للدعي واليمين علم ان اكر
بديهيا نعم ان تصوره هذا الخبر بعنوان ما بلغه
الرسول يجعل صدق الخبر بديهيا لان الرسول لا يصح
ان يراد منه ان تصوره صدق خبره هذا الخبر بديهيا
لكن الكلام في صدقه ملحوظا من حيث ذاته ولا
شك ان صدقه ملحوظا من حيث ذاته استدلال
لابديه هذا ما ذكره في تفسير كلامه قوله كما
نت قوله بعنوان التغير بديهة مبنية على براهته
قولنا كل متغير حادث ولا فلا وقوله فاعلم
اشارة اليه بهشقي
ولا اي بعنوان قولنا العالم حادث نظري
وقولنا التغير حادث بديهي مع ان الموضوع
الحقيقي في القضية امر واحد فاختلافهما
بالبداهة والنظرية مجرّد اختلافهما بالعنوان
فان بعنوان العالم نظري والعنوان بالتغير
بديهي
فقد رده فيلغو ذكره اه اجب عنه بان معنى
التيقن في اللغة عدم احتمال التقيض وزوال
الشك ويقابله الظن ثم اعتبر فيه الثبات
والمراد هنا هو المعنى اللغوي بقرينة عطف
الثبات عليه فلا يكون ذكر الثبات حلقا
فقد قيل وجه النظر انه لا معنى لاحتمال التقيض
الامر كما مر من المراد باحتمال التقيض ههنا هو
تجوير العقل لا ما يرام لا مكان الثاني ولو سلم
فالتخصيص فكيف تفسيره فلو سلم
لشد اي وجبا الاعتقاد المطابق الحازم الثبات
فعل هذا التقدير قد يوجب العلم الاستدلال فيكون
مغنيا عن ذكر قوله والعلم الثابت يضاهي العلم الثابت
بالضرورة في التيقن والثبات لان معنى لقولنا

والكل غلط لان تصوره الخبر بالرسالة لا يجعل صدق الخبر بديهيا
نعم تصوره الخبر بعنوان ما بلغه الرسول يجعل صدقه بديهيا لكن
الكلام في صدق الخبر الموقوف من حيث ذاته ونظيره ان ثبوت
الحدوث للعالم الموقوف من حيث ذاته نظري ومن حيث عنوان
التغير بديهي فاما مل قوله اي عدم احتمال التقيض هذا المعنى
بعم الثبات فيلغو ذكره اللهم لان يراد عدم الاحتمال في
نفس الامر وعند العالم في الحال لا في المثال وفيه ما فيه فالاولى
ان يفسر التيقن بالخبر المطابق لقوله فهو علم بمعنى الاعتقاد اه
ولا يخفى ان قوله بوجه العلم الاستدلال مغن عن هذا الكلام
لان هذا هو معنى العلم عندهم وايضا سائر العلوم النظرية
كذلك فافحها التخصص بالذکر والاقران مراد المصنف
بيان فرقة من الضروريات في قوة التيقن وكما للثبات
وكأنه إشارة الى ما يقال ان الادلة النقلة مستندة
والاستند الى الوحي هو القرآن سبحانه والاستند الى التأسيس هو حديث النبي صلى الله عليه وسلم
الى الوحي المصدق باليقين والتأسيس الى الاله المستلزم
لكمال العرفان المنزه عن شائبة الوهم بخلاف العقليات
الصرفة فان العقل يعارضه الوهم فلا يصفو عن كدر
قوله علم بالتواتر هذا جرح ذو فضل للتمثيل ولا فهذا الحديث

توقفه على الاستدلال فتوقفه عليه كقولنا
العنوان اما غلط المعتز فان ادعى ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر
فان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر فانه لا يصح ان يقال ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر

توقفه على الاستدلال فتوقفه عليه كقولنا
العنوان اما غلط المعتز فان ادعى ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر
فان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر فانه لا يصح ان يقال ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر

توقفه على الاستدلال فتوقفه عليه كقولنا
العنوان اما غلط المعتز فان ادعى ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر
فان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر فانه لا يصح ان يقال ان تصوره الخبر ليس الا تصوره الخبر

منها ما يتوقف على إثباته في نفسه ثم ان اللازم من اثبات النظر
بالنظر هو توقف الشيء على نفسه دون الدور
اذ ليس هناك شيان فالطلاق للدور هناك من
قبل طلاق المعلوم على اللازم ولك ان يحل
الدور على معناه الحقيقي بان نقول ان اثبات كون
النظر مطلقا مفيدا للعلم بالنظر بخصوص يستلزم للدور
بناء على ان افادة هذا النظر بخصوص توقف على
افادة النظر مطلقا بان قال هذا نظر وكل نظر مفيد
للعلم فهذا النظر يفيد العلم قوة كمال
ثبوت الاول ان يرد بالنظر منها ما هو الموصل
الغريب الى القضية الكلية المذكورة وذلك الموصل
الغريب هو المجموع المركب من قولنا العالم متغير وكل
متغير حادث الى قولنا لا يكون متغيرا مفعولا
بشراطة قوة كمال ثبوت واعلم ان المراد بالنظر
الخصوص منها في ظاهر كلام الشارح والمخبر بهم
الله هو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهو
هذا النظر الذي وقع جزء من القضية الشخصية
المذكورة قوة كمال
ثبوت قوله انما ثبتت الكلية الشخصية ومعنى
اثبات الكلية بالشخصية الضرورية هو توقف
الحكم بالافادة في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث
مفيدا للعلم لا بالشخصية وحدها ثبتت الكلية
لانه لا بد من ان ينضم الى الشخصية قولنا وليس
افادة هذا النظر بخصوصية لا يكون صحيحا مقبولا
لشراطة ولما يتوقف الحكم بالافادة في قولنا كل
مفيد العلم على الحكم بالافادة في قولنا هذا
قولنا العالم متغير وكل متغير حادث مفيد للعلم
كان الحكم بالافادة هذا النظر في ضمن الكلية موقفا
على الحكم بالافادة وهو المراد بقول الشارح لزوم
النظر بالنظر نتيج
ثبوت قوله ليزم نظرية الجواهر فيها ايضا هذا
قيد للنفي في قوله لم يؤخذ وليس بقيد للنفي فيه
لجنان موضوع الشخصية اذا اخذ بعنوان موضوع
الكلية لزم ان يكون اثبات الجواهر للموضوع نظريا
في الشخصية ايضا كما كان اثبات الجواهر للموضوع
نظريا في الكلية كما عرفت ولما اذا اخذ موضوع

منها ما يتوقف على إثباته في نفسه ثم ان اللازم من اثبات النظر
بالنظر هو توقف الشيء على نفسه دون الدور
اذ ليس هناك شيان فالطلاق للدور هناك من
قبل طلاق المعلوم على اللازم ولك ان يحل
الدور على معناه الحقيقي بان نقول ان اثبات كون
النظر مطلقا مفيدا للعلم بالنظر بخصوص يستلزم للدور
بناء على ان افادة هذا النظر بخصوص توقف على
افادة النظر مطلقا بان قال هذا نظر وكل نظر مفيد
للعلم فهذا النظر يفيد العلم قوة كمال
ثبوت الاول ان يرد بالنظر منها ما هو الموصل
الغريب الى القضية الكلية المذكورة وذلك الموصل
الغريب هو المجموع المركب من قولنا العالم متغير وكل
متغير حادث الى قولنا لا يكون متغيرا مفعولا
بشراطة قوة كمال ثبوت واعلم ان المراد بالنظر
الخصوص منها في ظاهر كلام الشارح والمخبر بهم
الله هو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهو
هذا النظر الذي وقع جزء من القضية الشخصية
المذكورة قوة كمال
ثبوت قوله انما ثبتت الكلية الشخصية ومعنى
اثبات الكلية بالشخصية الضرورية هو توقف
الحكم بالافادة في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث
مفيدا للعلم لا بالشخصية وحدها ثبتت الكلية
لانه لا بد من ان ينضم الى الشخصية قولنا وليس
افادة هذا النظر بخصوصية لا يكون صحيحا مقبولا
لشراطة ولما يتوقف الحكم بالافادة في قولنا كل
مفيد العلم على الحكم بالافادة في قولنا هذا
قولنا العالم متغير وكل متغير حادث مفيد للعلم
كان الحكم بالافادة هذا النظر في ضمن الكلية موقفا
على الحكم بالافادة وهو المراد بقول الشارح لزوم
النظر بالنظر نتيج
ثبوت قوله ليزم نظرية الجواهر فيها ايضا هذا
قيد للنفي في قوله لم يؤخذ وليس بقيد للنفي فيه
لجنان موضوع الشخصية اذا اخذ بعنوان موضوع
الكلية لزم ان يكون اثبات الجواهر للموضوع نظريا
في الشخصية ايضا كما كان اثبات الجواهر للموضوع
نظريا في الكلية كما عرفت ولما اذا اخذ موضوع

وقد يقال غنى اثبات الحكم استفادة العلم به

فالاذا استفادة العلم بالحكم من نفس الحكم
ولا خلافه وقد زقيه الشارح في شرح المقاصد ولم

يلتفت اليه هنا قوله وانه دور اي توقف الشيء على
نفسه الذي هو حاصل الدور قوله والنظر قد ثبت

بنظر مخصوص حاصله انما ثبتت الكلية الشخصية
ضرورية ويجوز ان يكون الكلية نظرية والشخصية

ضرورية اذا لم تؤخذ بعنوان الكلية ليزم
نظرية المحمول فيها ايضا فاللازم اثبات

حكم هذا النظر من حيث انه نظري بحكمه
من حيث خصوص ذاته ولا خلاف فيه هذا هو

تحقيق الحق في هذا
المقام فدع عنك جمل جرافات

الاوهام قوله من غير احتياج الى
الفكر الاول ان يقول من غير

احتياج الى السبب لان ما يخص
بالقول التوجه لا يحتاج الى مطلق السبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

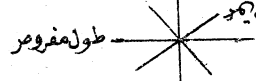
من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

من حيث ذاته اي
من حيث عنوان المحمول لا يحتاج الى سبب

[illegible]

[illegible]

فك اعلم ان الطول هو البعد المقروض والا
العرض هو البعد المقروض ثانياً مقاطع الا
على زوايا قائمة والعرض هو المقروض من ثانياً
مقاطعاً لكل واحد من الاولين على زوايا قائمة
حتى يحدث بين الابعاد الثلاثة زوايا قائمة فتقام
مسألة تدفع به معنى البعد بمعنى لاس المراد
بهذه الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة
لانها لا يحصل بثلاثة (بالا صلها) فما هو البعد
المقروض والا فثانياً وثالثاً من ثلثها انما
ويقع الثالث على متلفها فيحصل من ثلثها جوهر
من ثلثة تحيط بطبوعه في الامة والمقروض
والا طولاً ككتوى

ملا قوله ولا فرضا معنى عدم قبول الجزء الذي لا يقبل
فرض لا تقسام هو ان خصوصيته تكون بما ليس
استناد ما ياتي عن فرض العقل التقاسم كما ان الجزء
الحقيق لتخصصه ثانيا عن فرض العقل استعمل
خصوصه بان كثيرين فيقسم فرض لا تقسام في الجزء
الذي لا يقبل فخطا ما قيل من ان العقل فرض من كل شيء

اوالممكن فيه بالاضافة احترازاً عن قيامه بتعديلاته لا يخفى

ان هذا التعريف يصدق على المركب من عين وعرض قائم به

کالسریر و الشهور انه ليس بعين قوله هو وجوده في موضوعه

ایلیس امر احر بل عین وجوده فی الموضوع و قیامه به ولیس

بسی اذیح الیقال وجدی فی نفسه فقام بالجسم اوامان
شود شمع و ف نفسه غدا مکار نشو به لغو و فک نشو

الشيونان كذا في شرح المواقف قوله اعنه الطول ⁹

العرض والحق بمعنى البعد المفروض أولا وثانيا وثالثا

قوله ليحقق تقاضع الأبعاد ورد بان التقاطع يتحقق

باربعة بازي تالف اثنان بحجب احدهما ثالث يقوم عليه

رابع قولهم راجعاً الى الاصطلاح وان كان لفظاً راجعاً
والظن ان النزاع راجع الى اللفظ والاصطلاح كما يشير اليه في شرحه الواقف شجاع

في اللفظ واللغة كما وقع في المواقف قوله ولا فرضاى

مطابقا للواقع والا فلا عمل فمن كل شيء
 قارعه ووزو والمند وآنا مكنه دفعه بان القصة

عنهم ما خفت وجوده لا يقال احتياطاً لهم ولا لغيرهم

وهو قولنا اذ هو ايمان واعراضه
للدليل على دونه ينافي عنده

وهو بيان حدوث المال بجميع اجزائه

426, 30. 3. 1950

[illegible][illegible]

[illegible]

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

هو القصد الى ايجاد الموجود بوجوده قوله والمستند الى الموجب

القديم قديم اي مستمر ان قلت يجوز ان يستند بشرط متعاقبة
لا الى النهاية فلا يلزم قديمه قلت بطله برهان النطق
كما سيبي نعم يرد ان يقال يجوز ان يشترط القديم
المستند الى القديم باهر عدمي كعله حادث مثلا وعند

وجود ذلك الحادث زال المستند لزوال شرطه

لا لزوال علته القديمة قوله فان كان مسبوقا

لوقبل فان كان مسبوقا يكون آخر في خيز آخر

فحركة والا فسكون لم يرد سؤال ان الحدوث

قوله الحركة كونان يرد عليه ان ما حدث في

مكان وانتقل الى آخر في الآن الثالث لزمان يكون

كونه في الآن الثاني جزءا من الحركة واشكون

معا فلا يمتازان بالذات والحق ان الحركة كون اول في

مكان ثان والسكون كون ثان في مكان اول

وهذا ظاهر عند تجديد الاكون بحسب الاثبات واما على

القول ببقائها فيه ايضا اشكال قوله فهو حادثا زوال

ان قلت جواز لا يستلزم وقوعه فيجوز ان يوجد سكون مستمر

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

لا تراها
وانما يلزم حواء
ذلك ان لو كان الحريم يعلم
حضوره لكان لاشا فته حاصله
حضوره على وجودها وهو
الدليل على عدم انتفاء الدليل
حاصل يدينه حضوره على
مع فقهه لم يستلزم انتفاء
فاجاب بان معلومنا
وذلك

[illegible]

لا فخر في هذا العلم بل في معرفة الله تعالى
 في ذلك العلم الجليل والحق والعدل والبر
 لا فخر في هذا العلم بل في معرفة الله تعالى
 في ذلك العلم الجليل والحق والعدل والبر
 لا فخر في هذا العلم بل في معرفة الله تعالى
 في ذلك العلم الجليل والحق والعدل والبر

داخلية تحت علمه الشامل مفصلة ونسبة الانطباق بين

الجمتين معلومة له تعالى كذا كذا قائل قول فان الاولى

اكثر من الثانية لان القدرة خاصة بالملكات والعلم عام

يتعلق بالمتنوعات ايضا فقولو ذلك لان معنى لانه

الاعداد وتوضيحه ان التناهي وعنده فرع الوجود ولو

ذهنا وليس الموجود من الاعداد والمعلومات

والمقدورات الا قدرا متناهيما وما يقال انها غير

متناهية معناه عدم الانتهاء الى حد لا مزيد عليه

وخلاصته انها لو وجدت باسرها لكانت غير متناهية

قولو يعني ان صانع العالم آه اشارة الى دفع توهم

الاستدراك بناء على الله تعالى علم الجزئي الحقيقي وهو لا يكون

الا واحدا وحاصل الدفع ان المراد الوحدة في صفة

وجوب الوجود لا في الذات وهذا التوهم مع دفعه

آت في قوله تعالى قل هو الله احد فاعلم قوله لو امكن

المان اي صانع قادر ان علم الكمال فلا يرد احتمالا

ان يكون احد الواجبين صانعا قادرا والاخر

بخلافه فقوله في تقدير المدعى ولا يمكن ان يصدق

الاعداد الغير المتناهية ليس هو وجود مرة بالفعل
 بناء على ما ذهب اليه اهل الحق من ان المعدوم ليس
 بشئ وانما هو نوعي محض لا امتياز فيه اصد كما
 صرح به في المواقف فلا يتصور تعلق عليه
 بشئ اسهلها فضلا عن تطبيقها فاقم قولنا محمد
 ٣٣ وهو معنى علمها هو المختار عند التكميل من ان
 العدد ومات متباركة في نفسها فلذا قالوا ان سلوا
 الله تعالى اكثر من مقدوراته
 وهذا ما فان اهل السنة مبرحون بان القابلية
 لولم يكن لازمة لثلاثة تعالى لاحاطت بالقابلية
 اخرى فيلزم التسلسل في القابلية الغير المتناهية
 وهذا خلف ولاشك ان القابلية ليست من الانوار
 الموجودة بل هي من الامور الاعتبارية فلم يكن
 التناهي وعنده فرع الوجود محلا للشبهة
 له ولا يذهب عليك ان تعلقه بجميع المتنوعات
 غير لازم في تحصيل اكثرية المعلومات من المقدورات
 حتى يتا في ما ذكره في وجه التأمل ككتو
 في قوله وتوضيحه ان التناهي في نظر الان
 السابق عند وجود زيد متناه عند وجود زيد وان
 لم يتناه ابتداء مع الوجود له وكذا التمتع غير
 متناه ابتداء وانتهاء
 مت فتقول لو وجدت باسرها لكانت غير متناهية
 يعني ان مراتب الاعداد والمعلومات والمقدورات
 لو وجدت باسرها بالفعل لكانت غير متناهية بالفعل
 لكنها لم توجد باسرها بالفعل ولا يلزم اجزاءها
 التطبيقية الكمال ما وجد منها بالفعل فهو لا يكون
 متناهيما بالفعل وانما في فهم الممان
 لا قوله اشارة آه ولك ان تقول ايضا اشارة
 الى ان الجزئي الحقيقي لا يصح ان يكون محلا لغير
 الكلي مالم يؤيد بفهمه مكي
 لا قوله اشارة الى دفع توهم الاستدراك اعني التوهم
 المذكور هو ان يقال ان لفظ الواحد يستدرك في قول
 المتكلمين قالوا والحدوث للعالم هو الله تعالى الواحد
 لفتنة الله علم الجزئي الحقيقي وهو لا يكون الا واحدا فلا
 حاجة الى ذكر الواحد في الاشارة المذكورة نظرا لانه
 لا اشارة لدفع السؤال في قول المتكلمين قالوا معنى صانع

لا فخر في هذا العلم بل في معرفة الله تعالى
 في ذلك العلم الجليل والحق والعدل والبر
 لا فخر في هذا العلم بل في معرفة الله تعالى
 في ذلك العلم الجليل والحق والعدل والبر
 لا فخر في هذا العلم بل في معرفة الله تعالى
 في ذلك العلم الجليل والحق والعدل والبر

لا فخر في هذا العلم بل في معرفة الله تعالى
 في ذلك العلم الجليل والحق والعدل والبر
 لا فخر في هذا العلم بل في معرفة الله تعالى
 في ذلك العلم الجليل والحق والعدل والبر

لا الذي هو كون امرئ
بحسب ما لا يمتنع من جهة
الزمان واحد في محل واحد ويكون
والشاهد
وهذا امتناع اجتماع
ارادته امتناع

الذين فلا
 في القضا
 صرو القضا
 على
 اعدى ليها
 مولا يستنزه في العام فله كالا
 بجماع
 في جهر
 الزم ان يقوا
 في مراده
 في سمونها
 ما الشية
 له الكا ابد

المصنوع
لا يستلزم وقوعه
على عليان
التي بسببها
لما أنه آو
اللزقة على
لما صا
وقد
صمغ
ل بالطل

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

سواء يجعلها
تكون من الصفات
أو تكون من
الحركات للعالم
مقتضى على

ان يستدل به بغير ان اعتبار
النظم الديني والنظام الحكمي
مدخلا في ادراكه الحكم
تذكر الاعتبار يكون اختيار
العلم على كونها قادرا على
مخاراة الاكلان كونها قادرا
الاختيار يكون حادنا على ما هو المشهور
ث لا يقال المقصود ههنا ان لا يكون
منه زائدة على وجه الاطلاق لا بد
احداث العلم على ان مفهومه البصر
لما تقول المقصود ههنا ان لا يكون
تحت انبعاثات وانما هو ان لا يكون
له تحت انبعاثات وانما هو ان لا يكون
ادراكه السموات والبصر له تعالى
العلم على وجه الاطلاق لا بد
واما كون العلم في الكلام فيه
كسنة العلم في الكلام فيه
الوجودية ان شاء الله تعالى
وهو كمال

ووجه التأمل أن العلم كاف في الأحداث
على وجه الاتقان ولا يتوقف على السمع
والبصر فتشبههما بالسمع أو بالإنه نقص
يجب تزيينه تعالى عنه ^{سبحانه}
نقد قوله غير مطرد لأن أوصافه تعالى غير مل
لها فلا يكون جامعاً بخلاف التفسير باختصاص
الإنسان فلا ينفوت فانه على جميع أفراد الإنس
ثم إن هذا العلم كما يتصور بين الجوهر والعرض كذلك
يمكن بين العرضين بين الجوهر والعرض باختصاص
لها بحدودين فلا يمتثل قمار المعنى بالعلمي
قوله كمال

ك المتفهوم من الكتب في مبحث فئمة المعلوم الى
الموجود والى المعدوم ثم الموجود الى الواجب الممكن
ثم الممكن الى الجوهري والعرضي انه يطلق على وصفه
تعالى العريضي وان لم يجوزوه لا ليهما مه التخابر والحدوث
منه
نت قوله وعدو بقاء الاعراض قد عرفت انه مسلوك
خاص للاشعري على خلاف الحسن لا لكلامه

فلا قوله هذاردا جمالي ههنا ثلث فرق الفقرة الأولى
الفلاسفة وهم يقولون ببقاء الأجسام والأعراض
جميعا الثانية أنصارى فهم يقولون بعدم بقاء
الأجسام والأعراض جميعا والثالثة الاشتاعة
فهم يقولون ببقاء الأجسام دون الأعراض

لا قوله هذاردا جمالي الدليل لهم اذ ليس المتكلمين
على امتناع بقاء العزى وهو بقاء العزى وهو قوله
والا لكان البقاء معنى قائما به اهـ قد
لا قوله هذاردا جمالي ويمكن ان يكون معاوضة
ذالة على بقاء الاعراض من تقريرها ان القول ببقاء الاعراض
وعده بقاء الاعراض تحكم ولما اجمعوا على بقاءها
ثبت بقاء الاعراض شجاع
لف بدل عليه انهم قالوا في تعريف الجوهري ماهية
اذا وجدت وجدت لاف موضوع فيلزم ان يكون له
ماهية وجوده زائدة عليها مع ان وجودها لا يوجد
عينه فعلم ان مراده هي الماهية الممكنة كسكنة

ملك مع ان العاجل يكون
 ملكا ولا يزيد وجوده على ماهيته
 ملكا ولا يزيد هذا فلو جعل الجود والملك
 ملكا عندئذ لم يزد على ماهيته
 لانه عينه الجود هو عينه ملكا
 من اقسام الجود كما يكون له موضع
 ففي الزوال ملكا يكون في موضع
 عليه فلا يضر ان يقال اطلاق
 على ذلك ولا يضر
 مراد العاجل

البدع والنظام المحكم له مدخل في نهاية الحكم ولا فيمكن ان
 الشبر مقدم ^{شبر مقدم} ^{أما الحكم} ^{الاشهر} ^{هذه الصفات} ^{حتى}
 يستدل بحدوث العالم على القدرة والاختيار وكل قادر عالم و
 فظاهر كلام الشارح ^{بمع السمع والبصر ولكن في دلالة الاحدا}
 على وجه الاتفاق عليها ^{تأمل قوله وهذا مبني على انقاء الشئ معنى}
 رائد على وجوده ^{وعلى ان هذا الزائد امر موجود في نفسه حتى يكون}
 لان المعلوم لا يكون عرضا ^{لان العرض قسم من الموجود}
 عرضا وهو ممنوع ايضا ^{قوله كما في وصف المار يعني ان تفسير القيام}
 بالتيبة في التحيز غير مطرد ^{في اوصافها وقد دفع بان التفسير}
 قيام العرض لا مطلق القيام ^{واوصاف تعالي ليست اعرضا}
 ولذا حكموا ببقائها ^{وعدم بقاء الاعراض قوله وان انقضاء الاوصاف}

هذا دال على دليلهم وحاصله ان ما ذكره استدلال في مقابلة
من دليل عدم بقاء الاعراض لانها بغير قيام المعنى بالعدم
الضرورة لان اصحابنا جعلوا الحكم ببقاء الاجسام ضروريا وعدم
بقائها ليس بالبعد عند العقل من عدم بقاء الاعراض فبقاؤها ضروري

أيضا قوله وارادوا به الماهية الممكنة فيلزم ان يكون ممكنا وان زيد
أي لا فرق بين الاجسام والاعراض في البقاء وعدمه ^{عطف} وأي واجبا للوجود ^{عطف}
وجوده على ماهيته ووجود الواجبين ذاتي عندهم قوله وفيه
^{عطف} أي صاهية الجواهر ^{عطف} أي الخالصة
نظر للقطع بتغاير المفهومات وايضا لاسلم ان الاذن بالشيء اذن
^{عطف} أي وجود ايضا
بمراد فلا زمة كلف وقد كونان موهين للنقص ولا شك في صحة
ذلك ^{عطف} أي مطلق موهم النقص لله تعالى الضمير رابع المراد فلا زمة ^{عطف}
اطلاق خالق كل شيء ويلزمه خالق القدرة والخازير مع عدم جواز

تلك وقوله مع عدم عوارض اطلاق الاذن والمكان فيه يجوز
 والاطلاق خالف المأذون واما ما قيل في الاستبراء والاستبراء
 فلا ينافي في ذلك الاطلاق ولا ينافي في ذلك الاطلاق
 فاما ما قيل في الاستبراء والاستبراء

عنت
اي وان لم يكن
له مدخل
عنت
في كل آن وشهنة
بقاها مجدد
الامثال ليس
يا بعد من ذلك
فلا اعلم من
عنت
قول ليس بابل
التي صنع عبد الله
الزيادة الى
الاصول والامثال
ان عدم بقاها
الاعراض بعد
عند العقول
بقاها الاجسام
عنت
على
فلا يكون في الوجه
بالذات هو من
عند الحكماء ايضا
عنت

منه قال القاضى مير في فصل اثبات كون الفلك مستديراً
ان ههنا جنتين لا تتدلان احدهما فوق والاخرى
تحت بل صاران قائم اذا صار منكوسا لم يصبر
ما لى رأسه فوقا وما لى رجليه تحتاً بل صار رأسه
من تحت ورجله من فوق بخلافه في الجحش فان المنقوش
الى المشرق مثلاً يكون المشرق قدامه والغرب خلفه و
بجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
يتبدل الى المجمع وصار قدامه خلفه وبالعكس وفيه
شماله وبالعكس كمنبوي

وله واعلم انهم احتجوا على اثبات الجهة والمكان
بوجوده الاول ان بدها العقل تجزم بان كل موجودا ما
يختص بالذات او بالنبع فيكون مخصوصا بجهة ومكان
والجواب عنه منع البدهة العقلية وذلك ليس الا
حكم الوجه بدها هـ وانه غير مقبول فيما ليس بمجسوس
والثاني ان كل موجودين فاما ان يتصل او يفصل فالجواب
ان كان متصلا بالعلم فخير وان كان منفصلا عنه
فكذلك اهـ ككتبو هـ وجه الصنفان صفات الكمال
هي العلم والقدرة واخواتهما ولا يلزم من تعدد موضوعها
تعدد الواجب قول فيه نظر لان الشيء الذي يتصف بجميع
صفات الكمال يجب ان يكون واجبا فلوا تصف بها شيء
غير الله لزم تعدد الواجب فافهم هـ

منه قوله ولا يلزم اهـ اي لا نسلم ان اخصا فجزء الواجب
بصفة الكمال يستلزم تعدد الواجب بالذات وانما يلزم
لو كان كل جزء واجب الوجود بالذات

منه قوله ويرد عليه هـ قيل وفيه الصنفان لا يلزم النقص
لونه يجمع الجميع من حيث هو مجموع صفات الكمال واما
عدم اخصا فجزءا هـ فلا نسلم انه نقص وفيه نقصا
اخر يستلزم حدوته وحدوثه وجوب حد الكمال بمحاذة
هـ وقوله المراد بالعرض استمرار العرض الى موضع بقربا له
بالطاعة او لقليل ان يقول القريب يستلزم المكان والجهة
فيلزم من تأويل هذا المعنى ثبوت دعوى الحكم وهو كون الشيء
في المكان والجهة وهو باطل ففهم هـ فان قلت هذا التاويل
على تقدير يكون الضمير في صورة له تعالى فيلزم ان يكون عمله
على السلام مثلا قدرنا انما كمله تعالى فكذا ان هذا القول
لا يقتضي ان يكون الضمير له ان يجوز ان يكون لآدم عليه

ولا يجوز ان يتساوى الحيز الغد المتناهي نعم يلزم التخي جيند
لكن الكلام في لزوم التناهي قوله باعتبار عرض الاضافة الى
شيء فان الدار المبنية بين الدارين علو بالنسبة الى ما تحتها واسفل
بالنسبة الى ما فوقها قوله اما ان يصف بصفات الكمال وجه ضعفه
ان صفات الكمال هي العلم والقدرة واخواتها ولا يلزم من تعدد
موصوفاتها تعدد الواجب ويرد عليه ان من جملة صفات الكمال
الوجوب والقدرة وايضا صفة الكمال هو العلم التام والقدرة
التامة ونحوهما وهي لا توجد الا في الواحد قوله واجتج المخالف
بالنصوص الظاهرة مثل قوله تعالى تعرج الملائكة والروح اليه و
قوله عليه السلام ان الله تعا خلق آدم على صورته وقوله تعالى يد الله
فوق ايديهم قوله او باول بتا ويلات بان يقال المراد
بالعروج العروج الى موضع يتقرر اليه بالطاعة
ومعنى الصورة الصفة التي خلق الله تعالى آدم على صورة من العلم والقدرة ولا يلزم ان يكون مثل علمه تعالى
ومعنى الصورة الصفة التي خلق الله تعالى آدم على صورة من العلم والقدرة ولا يلزم ان يكون مثل علمه تعالى
ومعنى الصورة الصفة التي خلق الله تعالى آدم على صورة من العلم والقدرة ولا يلزم ان يكون مثل علمه تعالى

يريد ان هذا التصريح ينافي قوله ولا يماثل بوجه
من الوجوه اذ يفهم منه ان الاشتراك في بعض الوجوه
كاف في المائنة والتوفيق لما سيحكي قوله نقص واقفكار

منه قوله ولا يجوز ان يتساوى الحيز الغد المتناهي نعم يلزم التخي جيند
لكن الكلام في لزوم التناهي قوله باعتبار عرض الاضافة الى
شيء فان الدار المبنية بين الدارين علو بالنسبة الى ما تحتها واسفل
بالنسبة الى ما فوقها قوله اما ان يصف بصفات الكمال وجه ضعفه
ان صفات الكمال هي العلم والقدرة واخواتها ولا يلزم من تعدد
موصوفاتها تعدد الواجب ويرد عليه ان من جملة صفات الكمال
الوجوب والقدرة وايضا صفة الكمال هو العلم التام والقدرة
التامة ونحوهما وهي لا توجد الا في الواحد قوله واجتج المخالف
بالنصوص الظاهرة مثل قوله تعالى تعرج الملائكة والروح اليه و
قوله عليه السلام ان الله تعا خلق آدم على صورته وقوله تعالى يد الله
فوق ايديهم قوله او باول بتا ويلات بان يقال المراد
بالعروج العروج الى موضع يتقرر اليه بالطاعة
ومعنى الصورة الصفة التي خلق الله تعالى آدم على صورة من العلم والقدرة ولا يلزم ان يكون مثل علمه تعالى
ومعنى الصورة الصفة التي خلق الله تعالى آدم على صورة من العلم والقدرة ولا يلزم ان يكون مثل علمه تعالى

منه قوله ويرد عليه هـ قيل وفيه الصنفان لا يلزم النقص
لونه يجمع الجميع من حيث هو مجموع صفات الكمال واما
عدم اخصا فجزءا هـ فلا نسلم انه نقص وفيه نقصا
اخر يستلزم حدوته وحدوثه وجوب حد الكمال بمحاذة
هـ وقوله المراد بالعرض استمرار العرض الى موضع بقربا له
بالطاعة او لقليل ان يقول القريب يستلزم المكان والجهة
فيلزم من تأويل هذا المعنى ثبوت دعوى الحكم وهو كون الشيء
في المكان والجهة وهو باطل ففهم هـ فان قلت هذا التاويل
على تقدير يكون الضمير في صورة له تعالى فيلزم ان يكون عمله
على السلام مثلا قدرنا انما كمله تعالى فكذا ان هذا القول
لا يقتضي ان يكون الضمير له ان يجوز ان يكون لآدم عليه

منه قوله ويرد عليه هـ قيل وفيه الصنفان لا يلزم النقص
لونه يجمع الجميع من حيث هو مجموع صفات الكمال واما
عدم اخصا فجزءا هـ فلا نسلم انه نقص وفيه نقصا
اخر يستلزم حدوته وحدوثه وجوب حد الكمال بمحاذة
هـ وقوله المراد بالعرض استمرار العرض الى موضع بقربا له
بالطاعة او لقليل ان يقول القريب يستلزم المكان والجهة
فيلزم من تأويل هذا المعنى ثبوت دعوى الحكم وهو كون الشيء
في المكان والجهة وهو باطل ففهم هـ فان قلت هذا التاويل
على تقدير يكون الضمير في صورة له تعالى فيلزم ان يكون عمله
على السلام مثلا قدرنا انما كمله تعالى فكذا ان هذا القول
لا يقتضي ان يكون الضمير له ان يجوز ان يكون لآدم عليه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كذا والشئ كذا درجة فيعلم ان يحصل لها مقابلة في يوم كذا ويخسف القمر في أول الحول وهذا العلم بتلك الحالة مقابلة وفيها وبعد هاليسر في علمه تعالى كان فكاكاً، ويكون بدهي حاضرة عنده في اوقاتهما اذ لا اولها وانما التعلق بالارضية في علمها والحاصل ان تعلق العلم بالشئ الزمان المتغير لا يلزم ان يكون زمانيا يلزم تغييره كذا في شرح المقاصد قولنا الحمد وما فوقه لمعنى التغير وذلك مثل العلم بان زيد استشهد بالبدن وجلس التيمم في الغد في بيت مظلم مستديماً لذلك العلم فلم يعمل لاجل الظلمة دخول الظلمة فيكون ذلك العلم المستديم سواء كان دخل زيد البند اوله يدخل قوله كذا في تركم التيمم وهو يعلم خسوف القمر في ساعة وهو لا يعلم جميع الساعة اعلم الخ

دك قوله ولا يقدّر على أكثره فقولاً بمعنى صحة الفعل
والتركيب أصح منه تعالى يا أيها العالم وتركه فليس شيء
منها إلا ما إذا تبيحت يستحيل انكاد عنه تعالى وإلا هذا
ذهي المتكولن كلكم وقول متفق عليها إلا أن الحكماء
ذهبوا إلى صحة الفعل الذي هو الفضل والجود لا لأنه لا
تعالى كزوم العلم فيستحيل الانكاد بينهما فقدم الشرح
الأول واجب الصدق ومقدم الثانية بمنع الصدق
وكتبا الشرطين صا دقان في حق الله تعالى وسبحانه
كذا في شرح المواقف قره كمال

كقوله بمعنى صحة الفعل آه وهو الاختيار بالمعنى
 لاخص المنافي للوجوب والایجاب واما المعنى الثاني فلا
 ينافيه ومثله الامكان العام يصعد على الواجب وان
 كان الامكان الخاص ينافيه

ف قال الفلاسفة انه مراد بمعنى ان شاء ففعل وان لم يشأ
لم يفعل نكر مشية الفعل من لوازم الذات كالعلم والقدرة
فيكون الجواب انه يتركب النشئة بمعنى صحة الفعل والترك
كما قال المتكلمون صلاح الدين

وهو كون صفاته تعالى موجودا في الخارج قائما بذاته تعالى
سند قوله يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب فيه انه
ان اراد كل واحد منها يدل على معنى زائد على ذاته تعالى
نفس الامر والخارج فهو مجموع وان اراد ان هذا التاميد

على زيادة المفهوم، فيها على ذلك تعالى 2 نظر العقل والنقل
فهو مسلم وكلام حق لكن لا كلام فيها الى الزيادة

الى مخفص ^٢ برده عليه انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل لتعلق ^٣

العلم بالمشغعات بالنسبة الى القدرة قوله لا يعلم الخريجات اى من
 قدامه منع مجرد خارج السند فلا يلتصق عليه وفيما المعام على ان النفاذ ذلك والعلم بالمالا وفي
 حيث هي خريجات بل يعلمها من حيث هي كليا انها يعلم النعم بان في
 اى خسوف القمر يعلم على الوجه الكلي سبق وهو يعلم الاكل
 ساعة كذا خسوف او هذا العلم ليستمر قبل الوقوع وبعده

فَقَوْلُهُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ لَا يَقَالُ مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ هُوَ الْإِيجَابُ وَالْقُدْرَةُ تَنَافِيهِ لِأَنَّا نَقُولُ مُنَافِي الْإِيجَابُ هُوَ الْقُدْرَةُ

بمعنى صحة الفعل والترك ^أوَمَا الْقِدْرَةُ بمعنى إنه انشاء فعل
وان لم يشأ لم يفعل فتفق عليها بين ^بالفرقيْن ^جالآن الفلاسفة

يَجْعَلُونَ مِثْلَهُ فَعْلًا لَزِمَهُ قَوْلُهُ بَدَلٌ عَلَى مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى مَفْهُومِ قَوْلِهِ مِثْلَهُ فَعْلًا لَزِمَهُ أَهْ فَيُقُولُ قَوْلُهُمُ الْإِلَاحِيَّةُ مِثْلَهُ شُعُورٌ بِمِثْلِهِ لَا يَكُونُ لِشُعُورٍ لِأَخْرَاجِهَا لَوَاجِبُ هَذَا التَّمَايُذِلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَفْهُومِ وَلَا كَلَامَ فِيهَا وَلَا كَلَامَ

في زيادة الحقيقة ولا يدل عليها قوله وأن صدق المشتق على
 أي حقيقة العلم وحقيقة الفهم والوجودين وغيرها
 الشيء يقتضي أنه إذا أراد اقضاء ثبوت المأخذ في نفسه بحسب

الخارج فنقوض بمثل الواجب والموجود وان اراد اقتصاء
فان ما أخذ مشتقاً فيها امر اعتيادي لا موجود خارجي
ثبوتة لموصوفه بمعنى انضافه فلا يتم بذكره غير ضمه

وقد فرغوا عليه الأرزلية بناء على امتناع قيام الأحداث
بإثباته تعالى قوله إنه عالم لا يعلم له أن قلت لعل مجرد هـ انه

عالم لاعمصصة حقيقة له قلت يا بابه قولهم بان له عالمة
عالمه لاعمصصة حقيقة له قلت يا بابه قولهم بان له عالمة

[illegible][illegible]

علاوة على ذلك فإننا نجد في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وخلقهم في أحسن تقويم. فكل ما في السموات والأرض إنما هو من عند الله تعالى. وهذا هو الحق الذي لا يخالطه شك ولا ريب. والله تعالى أعلم بالصواب.

فإنها ليست صفة حقيقية ايضا وكذا قولهم عالم بالذات
 وعلمه عين ذاته وعالميته زائدة قوله ودل صدورا لافعال
 المتقنة على وجود علمه فيه تأمل بل المدلول هو اضافة
 التميز والانكشاف التي يسميها المعتزلة عالمية وقد قال
 صاحب المواقف لا ثبت في غير الاضافة قوله ويلزمكم كون
 العلم قدرة لهم ان يقولوا اتحاد المفهومين هو المحال
 وليس لازم واتحاد الذاتين هو اللازم وليس مجال قوله
 وكون الواجب غير قائم بذاته لهم ان يقولوا حقيقة العلم
 في شأنه تعا قاي ثم بذاته لانه عين ذاته قوله اشار الى الجواب
 بقوله انما لم يقل اجاب بقوله لان الجواب الثام في المغايرة
 بين الذات والصفات وبين الصفات بعضها مع بعض
 والمصنف قد قصد على الاول لكن
 اشار الى ان التعدد دفع التغاير ورويه يعلم
 الجواب بالنسبة الى الصفات ايضا
 اذ ليست مغايرة ولا ان تضرب
 الاصل هم هنا بيان حكم الصفات
 ولذلك ذكر قوله لاهو والافلا

ث قوله لا ثبت اي لا دليل على لا دليل على وجودها
 القديمة لذاته تعالى بل انما يدل على انه تعالى متعلق بالصفات
 وتعلقا بالمقدورات وتعلقا بالسموات وتعلقا
 بالبهرات وغير ذلك شجاع
 ث قوله لهم ان يقولوا انما اريد ان يلزمكم كون مفهوم
 العلم نفس مفهوم القدرة قلزمه ممنوع وان اريد ان
 يلزمكم كون ذات العلم نفس ذات القدرة قلزمه مسلم
 واستحالته ممنوعة شجاع
 والحكمة القائلين بعينية الصفات ان يقولوا اتحاد
 المفهومين اي كون مفهوم العلم مثلا عين ما يفهم
 من الآخر مفهوم الحيوة والقدرة وغير ذلك انما هو خطأ
 ولكن ذلك الاتحاد ليس لازما مما ذهبا اليه من عينية
 الصفات واتحاد الذاتين اي كون ذات احدهما ذات
 بالعلم مثالا عين ذات الآخر كذات الارادة او القدرة او
 غيره ذلك انما هو لازم من القول بعينية الصفات و
 لكن ذلك الاتحاد بحسب الذات ليس بمجال كصفات الشيء
 المحمول عليه بل هو اضافة كاتصا حله وان كان لا يوجب
 وغير ذلك فانها متغايرة بحسب المفهومات متحدة
 بحسب الذات والحاج فان جميع المحولات على الشيء
 حل بل هو اضافة متغايرة بحسب مفهوم واحدة في الخارج
 بالذات وصفات الواجب كما مر يجوز ان يكون هذا التعليل
 تدبر بجملة الافكار لا اراد بالذاتين ما صمد عليه
 المفهومان وهذا احد معاني لفظ الذات فانه قد يطلق
 في مقابلة الصفة وفي معنى الحقيقة وقد يراد به
 معنى الماهية قول احمد ث قوله لهم اي لثلاثين
 بعينية الصفات ان يقولوا حقيقة العلم بل حقيقة جميع
 الصفات في شأنه تعا قاي ثم بذاته لانه عين ذاته لا يستلزم
 فيه لا لا يثبت ذلك من دليل فلو يلزم كون الواجب قائم
 بذاته بل يلزم قيامه بذاته في شأنه تعا ولا دليل على امتناعه
 ث فان قلت كيف تصور كون صفة الشيء عين حقيقة
 مع ان كل واحد من الصفة والموصوف يشهد بمغايرته
 بيده العقل فقلت ليس معنى ما ذكره ان هناك ذاتا وله
 صفة وهما متحدان حقيقة كما تخيلته انت بل معناه ان
 ذاته تعالى يرتب عليه ما يرتب على ذات وصفه معا
 فلهذا يكون الذات والصفات متحدة بالذات
 مغايرة بالاعتبار والمفهوم بجملة الافكار

ث قوله لا ثبت اي لا دليل على لا دليل على وجودها
 القديمة لذاته تعالى بل انما يدل على انه تعالى متعلق بالصفات
 وتعلقا بالمقدورات وتعلقا بالسموات وتعلقا
 بالبهرات وغير ذلك شجاع
 ث قوله لهم ان يقولوا انما اريد ان يلزمكم كون مفهوم
 العلم نفس مفهوم القدرة قلزمه ممنوع وان اريد ان
 يلزمكم كون ذات العلم نفس ذات القدرة قلزمه مسلم
 واستحالته ممنوعة شجاع
 والحكمة القائلين بعينية الصفات ان يقولوا اتحاد
 المفهومين اي كون مفهوم العلم مثلا عين ما يفهم
 من الآخر مفهوم الحيوة والقدرة وغير ذلك انما هو خطأ
 ولكن ذلك الاتحاد ليس لازما مما ذهبا اليه من عينية
 الصفات واتحاد الذاتين اي كون ذات احدهما ذات
 بالعلم مثالا عين ذات الآخر كذات الارادة او القدرة او
 غيره ذلك انما هو لازم من القول بعينية الصفات و
 لكن ذلك الاتحاد بحسب الذات ليس بمجال كصفات الشيء
 المحمول عليه بل هو اضافة كاتصا حله وان كان لا يوجب
 وغير ذلك فانها متغايرة بحسب المفهومات متحدة
 بحسب الذات والحاج فان جميع المحولات على الشيء
 حل بل هو اضافة متغايرة بحسب مفهوم واحدة في الخارج
 بالذات وصفات الواجب كما مر يجوز ان يكون هذا التعليل
 تدبر بجملة الافكار لا اراد بالذاتين ما صمد عليه
 المفهومان وهذا احد معاني لفظ الذات فانه قد يطلق
 في مقابلة الصفة وفي معنى الحقيقة وقد يراد به
 معنى الماهية قول احمد ث قوله لهم اي لثلاثين
 بعينية الصفات ان يقولوا حقيقة العلم بل حقيقة جميع
 الصفات في شأنه تعا قاي ثم بذاته لانه عين ذاته لا يستلزم
 فيه لا لا يثبت ذلك من دليل فلو يلزم كون الواجب قائم
 بذاته بل يلزم قيامه بذاته في شأنه تعا ولا دليل على امتناعه
 ث فان قلت كيف تصور كون صفة الشيء عين حقيقة
 مع ان كل واحد من الصفة والموصوف يشهد بمغايرته
 بيده العقل فقلت ليس معنى ما ذكره ان هناك ذاتا وله
 صفة وهما متحدان حقيقة كما تخيلته انت بل معناه ان
 ذاته تعالى يرتب عليه ما يرتب على ذات وصفه معا
 فلهذا يكون الذات والصفات متحدة بالذات
 مغايرة بالاعتبار والمفهوم بجملة الافكار

ث قوله لا ثبت اي لا دليل على لا دليل على وجودها
 القديمة لذاته تعالى بل انما يدل على انه تعالى متعلق بالصفات
 وتعلقا بالمقدورات وتعلقا بالسموات وتعلقا
 بالبهرات وغير ذلك شجاع
 ث قوله لهم ان يقولوا انما اريد ان يلزمكم كون مفهوم
 العلم نفس مفهوم القدرة قلزمه ممنوع وان اريد ان
 يلزمكم كون ذات العلم نفس ذات القدرة قلزمه مسلم
 واستحالته ممنوعة شجاع
 والحكمة القائلين بعينية الصفات ان يقولوا اتحاد
 المفهومين اي كون مفهوم العلم مثلا عين ما يفهم
 من الآخر مفهوم الحيوة والقدرة وغير ذلك انما هو خطأ
 ولكن ذلك الاتحاد ليس لازما مما ذهبا اليه من عينية
 الصفات واتحاد الذاتين اي كون ذات احدهما ذات
 بالعلم مثالا عين ذات الآخر كذات الارادة او القدرة او
 غيره ذلك انما هو لازم من القول بعينية الصفات و
 لكن ذلك الاتحاد بحسب الذات ليس بمجال كصفات الشيء
 المحمول عليه بل هو اضافة كاتصا حله وان كان لا يوجب
 وغير ذلك فانها متغايرة بحسب المفهومات متحدة
 بحسب الذات والحاج فان جميع المحولات على الشيء
 حل بل هو اضافة متغايرة بحسب مفهوم واحدة في الخارج
 بالذات وصفات الواجب كما مر يجوز ان يكون هذا التعليل
 تدبر بجملة الافكار لا اراد بالذاتين ما صمد عليه
 المفهومان وهذا احد معاني لفظ الذات فانه قد يطلق
 في مقابلة الصفة وفي معنى الحقيقة وقد يراد به
 معنى الماهية قول احمد ث قوله لهم اي لثلاثين
 بعينية الصفات ان يقولوا حقيقة العلم بل حقيقة جميع
 الصفات في شأنه تعا قاي ثم بذاته لانه عين ذاته لا يستلزم
 فيه لا لا يثبت ذلك من دليل فلو يلزم كون الواجب قائم
 بذاته بل يلزم قيامه بذاته في شأنه تعا ولا دليل على امتناعه
 ث فان قلت كيف تصور كون صفة الشيء عين حقيقة
 مع ان كل واحد من الصفة والموصوف يشهد بمغايرته
 بيده العقل فقلت ليس معنى ما ذكره ان هناك ذاتا وله
 صفة وهما متحدان حقيقة كما تخيلته انت بل معناه ان
 ذاته تعالى يرتب عليه ما يرتب على ذات وصفه معا
 فلهذا يكون الذات والصفات متحدة بالذات
 مغايرة بالاعتبار والمفهوم بجملة الافكار

[illegible]

القديم كما قاله الشارح في هذا المقام جوابا عن المقتلة
فافهمه ملاحقه **ت** قوله وجوابه ان لزوم الكفر
المعلوم كغير ايضا اقول ان اللفظ والناسب في الجواب
هو ان يقال ان لزوم الكفر تام لم يكن كز لولم يكن بهذا
معلوما وان كان ظاهرا معلوما لكان كفرا بلا ريب
وما نحن فيه من هذا القبيل **عج**
ت قوله وجوابه ان لزوما لكفر المعلوم كغير ايضا
لان لزوم الشيء مع العلم به التزام كذا قيل والمراد ان
التزام الشيء يزمه شيء آخر مع العلم باللزوم التزام
اللزوم **ق** **ت** قوله ولا شك ان لزومه اقول
لا شك في فاصرية هذه العبارة عن اداء المقصود لان
الظاهر في ادائها ان يقال ولا شك ان لزومية الذات
تلاشقا من كان الحق ان يخرج من احوال المبدئيات
عج **ت** قوله على ان قوله **تعا** قال في الحاشية قال
الامام الرازي فسر المتكلمين قول النص **ت** ثالث ثلثة
بانهم يقولون باقوم الابد وهو الذات واقوم الازم
وهو المكنة واقوم الروح وهو المحو وهذا الجواب
مبنى على هذا تفسير يعر على تفسير انتهى كلامه **ق**
ت قوله على ان قوله **تعا** حاصله انه وان لم يجد كلامه
النصير بحسب القدماء المتأخرة الا ان قوله **تعا** شهد به
فظهر انهم يقولون بها ولتر من ماله من ككفر **تعا**
ت قوله **تعا** وحل لعذر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة
قالت النصارى لعنهم الله الهة مشتركة بين الله و
مريم وعيسى وكل واحد من هؤلاء الله والله احد
ثالث الهة بين هذا قوله **تعا** للمسيح **عانت** قللت
اتخذ وفي وامي الهين من دون الله ولا بد ان يكون في
الآية اضمارا واختصارا لان المعنى انهم قالوا ان الله
ثالث ثلثة الهة بخلاف الالهة لان المعنى مفهوم
ولا يكفر من يقول ان الله ثالث ثلثة اذ لم يرد الهة
لان ما من اثنين الا والله ثالثهما بالعلم بقوله لا يكون
من يتجو ثلثة الالهة واجمعهم والذي بين انهم ارادوا
بالثلاثة الهة **قوله** تعالى في الرعد عليهم وهامن اله الا
اله واحد **تعا** من تفسير الوسيط **تعا**
ت قوله وايضا ترتيب الحكم الحكم الكفر والمستحق
هو قوله قالوا وهذا بيان لكفرهم مع قطع النظر عن
اللزوم او الالتزام وحاصله ان الآية النكية دللت

مدخل له في الجواب قوله فلا يلزم قدم الغير ولا تنكيز القدماء
قوله عاينه لا يلزمه أه فيكون في المتعارفة بين الذات والصفات كونها متحدة
ولك أن تحمل كلام المصنف على أنه لا يلزم قدم الغير فلا محذور
قوله لأن المحذور أنه لا اعتبار على صور ثلاثة تحمل قد لا يلزمه
فيه لأن المحذور تعدد القدماء المتعارفة لا مطلق التعدد فلا
أي سؤال الشارح بقوله ولما قال أه فيحتاج
يرد السؤال قطعاً وإنما حمل الشارح على ما ذكره شهرته فيما
بين القوم قوله لكن لزوم ذلك قيل عليه لزوم غير الالتزام
خالف
ولا كفر بالأبالاتزام وجوابه أن لزوم الكفر المعلوم كفاً أيضاً
ولذا قال في المواقف من يلزمه الكفر ولا يعلم به فليس بكا فولا
شك أن لزوم الذاتية لا ينقل من جلي البديهيات على أن
لأن الشيء ينقل من ذات الذات المتوحد ذاتاً لا منسوبة
قوله تعالى وما من إله إلا الله واحد بعد قوله تعالى فقد كفر
الذين قالوا إن الله ثالث ثلثة شاهد صدق على أنهم كانوا
يقولون بالهة وذوات ثلث وأيضاً ترتب الحكم على المشتق
وهو القول منهم والقول بما يوجب الكفر التزام الكفر في هذا جواب عن الثاني
يدل على عليه المأخذ فإن انحصار العلة في الالتزام تعين ذلك
والمراد بالماخذ ما أخذ الاشتقاق وهو قولهم إن الله ثالث ثلثة
منهم وعبارة الشارح إنما تدل على الأول قوله وهي الوجود
والحيوة والعلم ومن غاية جهلهم جعلوا الذات
الواحد نفس ثلث صفات وقالوا أنه تعالى جوهر واحد
له ثلثة اقانيم وأرادوا بالجوهر القائم بنفسه وبالأقنوم
الصفة وقد يوجه بأنه ميل منهم إلى أن الصفات نفس الذات

فقد في الواقع
في بيان فضيله
بالعلم والاعمال
على ان الحافه
على ان علمه

عاش وقدمه الكهنه
الذين هم قوام
الذين راي جبريل الكهنه
في ذلك ان الله تكلم
في ذلك
وهو التزمه
جبريل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ان اللازم غير المزموم عند المعتزلة هذا اذا كان الواقع ان المصدية في ما اذا كان الواقع ان النافية باللازم لان قوله وان يكون العشرة بدون كونها محملة منفية حالية متصلة بقوله لانه من العشرة فصارت هذه الجملة الحالية تمت لقوله لانه من العشرة فلا يرد النقص باللازم اذ اللازم ليس بعض المزموم وان لم يوجد المزموم بدون اللازم فلا يصح ان يقال لان اللازم ان الزموم بحكمه من الدالة على التبعض فافهم فقولنا صدقوله وينتقض ايضا باللازم فانه غير المزموم عند المعتزلة اقول يعني اراد به النقص على قول صاحب التصرة حيث قال ان كون الواحد من العشرة والذين زيد غيره مما لم يقل به احد من المتكلمين سوى جعفر ابن حارث وخالف في ذلك جميع المعتزلة وتوجهه ان يقال ان لافرضي عند المعتزلة كان غير ذلك الشيء والواحد من العشرة لازم لها كما يذهب للازم له فلا يصح قوله صاحب التصرة حيث قال قد خالف في ذلك جميع المعتزلة ويمكن ان يجاب عنه ان لازم الشيء عند المعتزلة يكون غير ذلك الشيء اذا كان خارجا عن ذلك الشيء والا فلا ولو واحد من العشرة وان كان لازما للعشرة لكنه ليس بحاجة عنها بل هو داخل فيها لانه جزء من العشرة وكذا لا يرد يدشكون قوله جعفر بن حارث في ذلك مما خالف لقوله جميع المعتزلة فيصير قول صاحب التصرة حيث قال قد خالف في ذلك جميع المعتزلة محتملا

ث قوله لان كون الشيء اى كون الواحد من العشرة وعده تحقق العشرة بدون الواحد لا يقتضى كون نفسا لعشرة حتى يلزم من مغايرة الواحد للعشرة مغايرة الشيء لنفسه

ث قوله فان للعلم تعلقات آه حاصله ان تتعلق علم الله تعالى بالذليات ويزم غير متناه بالفعل وتعلقه بالمتجددات على وجهين الاول يتعلق بانها سبوجا وسبعا اعلمه بوجود كل منها مقيدا بوقت وجوده على وجهه وبعده مقيدا بوقت عزمه كذلك وهو لا يتقيد بالزمان والثاني يتعلق بانه وجد الآن اوقبل وهذا حادث متناه بالفعل على حسب تناهي التجددات متغير متبدل الا ان تغيره لا يوجد في رصفه العلم ولا تقيرا حرجي في ذاته بل يوجد تغيرا بضافة العلم وتعلقه بالعلومات والاضادفة في العلم

وحيث يقضى ايضا باللازم فانه غير المألوم عند المعتزلة قوله ولا يقضى
ما فيه لان كون الشيء من الشيء وعدم تحققه بدون لا يقضى
النفسية وبالجملة مغايرة الشيء للشيء لا يقضى مغايرة لكل جزء
من اجزائه قوله تنكشف المعلومات عند تعلّقها بها سواء كان
حتى يلزم ما ذكر وهو مغايرة الواحد لنفسه
وقد ما اوحادنا فان للعلم تعلقات قديمة غير متناهية بالفعل
قوله فان تعلم اي العلم الله تعالى هو حقيقة موجودة قائمة بذاته تتعلّق
بالنفس الى الازليان والتجددات باعتبارها سببها وتعلّقها
احد المقدورين بالوجود محمد
حادثة متناهية بالفعل بالنفس الى التجددات باعتبار وجودها
الان او قبل قوله يؤثر في المتدورات يجعلها ممكن الوجود
وهو غير الامكان الذاتي
من الفاعل واما الوجود بالفعل فهو اثر التكوين عند القائلين
بوجود تعلقات القدرة كلها قديمة واما الزاهون للتكوين
اي حدوث الوجود بالفعل اثر التكوين لان الحدوث هو التعلّق بالفعل
فتعلقاتها قديمة عند بعضهم بمعنى انها تعلقت في الازل
بوجود المقدور وفيما لا يراد واحدة عند آخرين قوله وهي
اي الواحد بجميعه في الازل في المستقبل
بمعنى القدرة فذكرها للتنبية على الترادف وعلى صحة الاطلا
على الله تعالى لقوى الغرض قوله والسمع والبصرها صفتان
اي تعلق الحارث عند حدوث السموعات والمبصرات
غير العلم عند الاشاعرة واولها غيرهم بالعلم بالسموعات
والمبصرات من حيث التعلّق على وجه يكون سببا لاكتشاف
اي تعلّق علم الباري
لتام وان كان له تعلّق آخر واكتشاف آخر قبل حدوث السموعات

[illegible][illegible]

لقد قوله ومن تمسك به يلزمه ان يقول بالشئ
 آه اي ومن تمسك على عدم الاتحاد بين العلم والسمع
 والبصر بان يقول العلم بالسموع والبصر حاصل
 فليس وجود السموع والبصر بخلاف سمع والبصر
 فلا يتحدان يلزمه ان يقول بالشئ والذوق والسمع
 لله تعالى بان يقول العلم بالسموع والذوق حاصل
 للسموع بخلاف الشئ والذوق والسمع فانها حاصلة
 بعد حصول السموع والذوق والموس فلا اتحاد
 بين العلم وبين هذه الصفات فلا يخصص صفاتها
 في السمع والغاية وذكر في شرح المواقف ان
 لم يوصف بالذوق والسمع لعدم ورود النقل بها
 في قوله فلا يخصص قول في جوابه انه لا يلزم ذلك لان
 السمع والبصر غير ثابتان بالعقل بل يثبتون بالنقل
 فلا يحتاج الى تأويله واما غيرهما من الحواس
 فغير ثابتان لا بالعقل ولا بالنقل حتى يحتاج الى تأويله
 في قوله لا يصح على مذهب من لا يقول بالتكوين
 مطلقا بل على مذهب الآخرين منهم كما مر
 في عند الفريقين من المتكبرين انكافيه الثانية من المتكبرين

الدليل ليس بصحيح
 في قوله لا يصح على مذهب من لا يقول بالتكوين
 مطلقا بل على مذهب الآخرين منهم كما مر
 في عند الفريقين من المتكبرين انكافيه الثانية من المتكبرين

في السمع قوله تحدث لها تعلقات حدوثا في القدرة على
 منه من لا يقول بالتكوين كما مر انما قوله توحى تخصيصا
 المقدرين عند تعلقاتها به واعترض بان شئ نسبة الارادة
 الى التعلقين يحتاج الى تخصيص اخر فيستلزم ولا يلزم الاحتياط
 في الارادة صفة من شأنها صحة الفعل والتركيب في تخصيص مع
 استواء النسبة لاننا نقول الكلام في وجود تلك الصفة لاستلزامه

الترجيح بلا مرجح قوله وكون تعلق العلم تابعا للواقع حقيقة ان العلم
 التصوري عام للواقع وغيره فلا يكون مرجحا والعالم التصديقي بالواقع
 في الواقع والواقع في الارادة الخصصة به يندفع قول الحكماء
 التابع هو العلم الانفعالي لا يفعل نعم برهان يقال يجوز ان المرجح في
 افعاله تعالى هو العلم بالمصلحة وليس ذلك فرع وقوع الفعل
 ولا يخصص الابتيان وجود فعل يشاوي طر فاه في المصلحة
 من كل وجه قوله انه ليس بمكره ولا ساه ان قلت يلزم

لقد قوله ومن تمسك به يلزمه ان يقول بالشئ
 آه اي ومن تمسك على عدم الاتحاد بين العلم والسمع
 والبصر بان يقول العلم بالسموع والبصر حاصل
 فليس وجود السموع والبصر بخلاف سمع والبصر
 فلا يتحدان يلزمه ان يقول بالشئ والذوق والسمع
 لله تعالى بان يقول العلم بالسموع والذوق حاصل
 للسموع بخلاف الشئ والذوق والسمع فانها حاصلة
 بعد حصول السموع والذوق والموس فلا اتحاد
 بين العلم وبين هذه الصفات فلا يخصص صفاتها
 في السمع والغاية وذكر في شرح المواقف ان
 لم يوصف بالذوق والسمع لعدم ورود النقل بها
 في قوله فلا يخصص قول في جوابه انه لا يلزم ذلك لان
 السمع والبصر غير ثابتان بالعقل بل يثبتون بالنقل
 فلا يحتاج الى تأويله واما غيرهما من الحواس
 فغير ثابتان لا بالعقل ولا بالنقل حتى يحتاج الى تأويله
 في قوله لا يصح على مذهب من لا يقول بالتكوين
 مطلقا بل على مذهب الآخرين منهم كما مر
 في عند الفريقين من المتكبرين انكافيه الثانية من المتكبرين

لقد قوله ومن تمسك به يلزمه ان يقول بالشئ
 آه اي ومن تمسك على عدم الاتحاد بين العلم والسمع
 والبصر بان يقول العلم بالسموع والبصر حاصل
 فليس وجود السموع والبصر بخلاف سمع والبصر
 فلا يتحدان يلزمه ان يقول بالشئ والذوق والسمع
 لله تعالى بان يقول العلم بالسموع والذوق حاصل
 للسموع بخلاف الشئ والذوق والسمع فانها حاصلة
 بعد حصول السموع والذوق والموس فلا اتحاد
 بين العلم وبين هذه الصفات فلا يخصص صفاتها
 في السمع والغاية وذكر في شرح المواقف ان
 لم يوصف بالذوق والسمع لعدم ورود النقل بها
 في قوله فلا يخصص قول في جوابه انه لا يلزم ذلك لان
 السمع والبصر غير ثابتان بالعقل بل يثبتون بالنقل
 فلا يحتاج الى تأويله واما غيرهما من الحواس
 فغير ثابتان لا بالعقل ولا بالنقل حتى يحتاج الى تأويله
 في قوله لا يصح على مذهب من لا يقول بالتكوين
 مطلقا بل على مذهب الآخرين منهم كما مر
 في عند الفريقين من المتكبرين انكافيه الثانية من المتكبرين

لقد قوله ومن تمسك به يلزمه ان يقول بالشئ
 آه اي ومن تمسك على عدم الاتحاد بين العلم والسمع
 والبصر بان يقول العلم بالسموع والبصر حاصل
 فليس وجود السموع والبصر بخلاف سمع والبصر
 فلا يتحدان يلزمه ان يقول بالشئ والذوق والسمع
 لله تعالى بان يقول العلم بالسموع والذوق حاصل
 للسموع بخلاف الشئ والذوق والسمع فانها حاصلة
 بعد حصول السموع والذوق والموس فلا اتحاد
 بين العلم وبين هذه الصفات فلا يخصص صفاتها
 في السمع والغاية وذكر في شرح المواقف ان
 لم يوصف بالذوق والسمع لعدم ورود النقل بها
 في قوله فلا يخصص قول في جوابه انه لا يلزم ذلك لان
 السمع والبصر غير ثابتان بالعقل بل يثبتون بالنقل
 فلا يحتاج الى تأويله واما غيرهما من الحواس
 فغير ثابتان لا بالعقل ولا بالنقل حتى يحتاج الى تأويله
 في قوله لا يصح على مذهب من لا يقول بالتكوين
 مطلقا بل على مذهب الآخرين منهم كما مر
 في عند الفريقين من المتكبرين انكافيه الثانية من المتكبرين

ووقع المأخوذة
 وقد اذعن ان يقولوا ان اسماء ان لوشاء لوقع ذلك
 الشيء فان معنى شئته تعالى عندهم هو امره ولا يلزم
 من امره وقوع ذلك الشيء الا اذا شاء شئنا مشية
 فسر والماء لوقع ذلك الشيء لكن وقوع هذه الشية
 في ايمان الكافر وحقه عندهم ممنوع وه كانه
 قد وقع ولكن الكلام على التحقيق ويؤيده قوله تعالى
 ولوشاء ربك لان من في الارض جميعا وقوله ايضا
 اجتمع السلف والخلف في جميع الاعصار والامصار
 على اطلاق قولهم ما شاء الله كما لو لم يشاء لم يكن قوله
 مردع الشيء وقد تلقته الامه بالقبول على ما ذكر في
 شرح المواضع

نعم يرد عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد
الطرفين وهو ظاهر وان اردنا ان الفعل يصدر عن الذات على هذا

الوجه وهو معنى الإرادة فهو قول بالإيجاب قوله ولو شاء لوقع
المالزمة غير مسلمة عندهم لكن الكلام على التحقيق قوله أقد خبر

الان شاء الله تعالى عليه وهذا انما يدل على مغايته للعلم
اليقيني لا العلم المطلق اذ كل عاقل تصدى للاخبار بحصول في ذهنه

صورة ما أخبر به بالضرورة على أنه لا يتم في شأنه تعالى وقيل من الغائب
على الشاهد لا يفيد وأعلم أن هذا المقام محار لا يفهم والذي يحظر

بالبال هو ان يقال المعنى الذي يجده من انفسنا لا يتغير بتغير
العبارة وممدولاهما فان قولنا زيد قائم وزيد ثبت له القيام

واقصف زيد بالقيام الى غير ذلك تعبيرا عن معنى واحد والانتكار
مكابرة ولا يشك ان مدلولات اللفاظ متغايرة فليس ذلك

عبد مدلول اللفظ ثم ان الشاك في وقوع النسبة يتصور الاطراف
في مدلولات العبارات المذكورة
والنسبة البتة ولا يبعد ذلك المعنى عند عدم قصد الاخبار ثم

انه قد يقصد فجد ذلك المعنى مع عدم علمه بوقوع النسبة فليس
 اشارة الى العقوبة اذ المعنى العلم بالتسديد في هذا
 ذلك المعنى شيئا من العلوم فقد تروا الله الموفق قوله بحسن اعرابه

فانه يا امره ويريد ان لا يفعل ليظهر عذره عند من يلومه بضره

[illegible]

من قنبر لدا لولان قنبر العنق فلا يلزم حد ورنه
مستأجرة مع ذلك العنق واحد فلا يلزم
تلا قنبر ولا لدا لولان قنبر العنق واحد فلا يلزم حد ورنه

[illegible]

تلا وجه الت
هو في س الو
يتم في نشانه

عنت
 بهو ازان يكون
 ذلك الى ان
 اذ لم يجمع
 المعقول
 بالبرهان
 الحجة
 اعني تعلق وجود
 العالم بالله
 ثانيا و صفة
 من صفاته
 و قد مر ان
 قائل لا يخلو
 كمن ان الوجود
 يمكن ان يتغير
 بين سمس
 عنت
 اعني ان
 على تقدير
 صفة
 موجوده
 ان كان
 على ما
 قالوا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ث فمحمول الدليل ان التكوين مبدأ الفعل و
مبدأ الفعل بقا المفعول فلا يتم المنع المذكور **تج**
ث وقد عرفت ان المضرب ليس لنفس الفعل بل
هو اسم ما قام بالضرب مأخوذ من افع
فكلام المحشى مبنى على ما دل عليه ظاهر كلام
الشارح فتدبر **تكنون**
ث لان المراد بالتكوين مبدأ الفعل والضمير بانما
يكون فعلا والمثاليجان يكون موافقا للمثل له
بخلاف التظهير **تج**
ثا وهو ان يقال عدمه الغيرية لا كغيره اللزوم
منها **نسب** **كمال**

ثم هذا الجواب عن المشيئة مبنى على تسليم كون الغير بمعنى
الغير المصطلح نقل عنه فان قوله ليس بشئ صفة الانفة
رد جواب صريح عن التسليم الاول في قوله والصفة
المحدثة مع الذات اشارة الى الجواب عن التسليم الثاني
يعني ان الفعل بمعنى الإضافة حادث ولا محذور في
مغايرة الصفة المحدثة للذات انتهى صلاحه
ثم قيل والظاهر ان يقول فان قوله على ان عدم
الغيرية لا يكفي الزوم من جانب واحد جواب صريح
عن التسليم الاول وازاد بقوله حادث لتحديد ان
الفعل بمعنى الإضافة امر اعتباري لا وجود له في
الحاج وقد عرفت ان الدليل على عدم مغايرة الج
للكن والصفة الموصوف بها يتناول الحادث وقدر
كثيره واما يمكن التكوين والابحاد رائد
على الممكن بل كان عينه لما بقى الاحتياج برد عليه
هذا التامية اذ لم يكن الماهيات انفسها مجعول
وذا ليس كذلك بمجال افكار

فلما إذا العالم على تقدير كون الكون بنفسه كانت
مستنداً الى نفسه من غير احتياج الى امر آخر والى
الى الذات من غير احتياج الى امر خارج ان يكون
قدما كالبارى تعالى فانه تعالى حينئذ معنى قو
اقد من العالم انه اقوى الله سبحانه
بل قوله لانه قديم يقيد من هذا التعليل ان العا
قديم بالكون مع ان هذا العالم مبنى على هذا
وهو لا يقولون بان صدور العالم منه تعالى بان
له بالاصحاب الا ان يقال ان المراد بان تكون مطلو

[illegible]

الزوم من جانب المعرض مع المحل والصفة المحلثة مع الذات قوله
لأن الفعل يغاير المفعول قبل عليه أن التكوين ليس نفس الفعل
تقدير الكلام أن التكوين فعل يغاير المفعول فالتكوين يغاير المفعول
بل مبدؤه ولو سلم لم يكن غيراً لا متناع افتكاكه ولو سلم لكان
أعلى مما أنه غير يتكون الفعل ^{أنه الفعل غير المفعول}
غير الفاعل أيضاً فيكون الصفة غير الذات وجوابه أن الكلام
وقد ثبت أن الصفة ليست غير الذات
الرامي فإن القائل بالعينية ينبغي أن يثبت صفة حقيقية ويمكن أن
يراد بالفعل ما به الفعل ويكون قوله كالضرب نظيراً لا تمثيلاً
وهو الجواب الحق ^{أي مبدأ الفعل وهو التكوين}
وقد عرفت أن جواب التسليم الأول بل الثاني أيضاً قد برز قوله
مستغنياً عن الصانع إذا الاحتياج إليه إنما هو في التكوين
وهو الدوام ^{أي من العالم}
والإيجاد قوله أقدم منه القدم ما لغوي فالمعنى إدوم منه و
زماناً والله أنزل وهو عدم مسوقه بالعدم
اسبق أذ العالم حادث وأما اصطلاحه في أن لا يحظر لزوم قدم
العالم أيضاً فالمعنى أقوى منه قدمه وأولى به لأنه قديم بدو التكوين
قوله دليل على كون صانعه قادراً اختاراً وذلك للحكم الضرورة
فمن توهم توقف هذا الدليل على بطلان قول الحكماء أن هذا النظام
أوفق الوجوه الممكنة وأكملها فلنا سبب الكمال أوجه المبدأ
الكامل فقد خفي عليه الضروريات نعم قد يناقش باحتمال الواسطة
قوله بمعنى الانكشاف التام يشير إلى أن الرؤية مصدر مبني للمفعول
لا صفة الرائي ^{بمعنى كون الشيء مذكراً محسوساً بالبصر لا الإدراك بالقلب}
لأن الانكشاف صفة المرئي والمصدر المبني للفاعل صفة الرائي
أي ولغتها الرؤية مصدر مبدأ مبنياً للفاعل

عن قتل الشاح
لأن القها بنابر
المشهور بأن القهورة
عن قتل الشاح
لأن القها بنابر
المشهور بأن القهورة
عن قتل الشاح
لأن القها بنابر
المشهور بأن القهورة

[illegible]

[illegible]

لنفقد شرط وجود ما منع مالا يمنع الصحة المطلوبة قوله لم يجر
من خواص الممكن من خواص الممكن
ان يكون له جواب لقوله والواحد النوعي قد يعمله او ورد عليه ان
الذكاورة الحبيب المتعلقة بالشئ ابي بين الجهر والمفرد
حاصل هذا الكلام هو ان متعلق الرؤية امر مشترك في الواقع و
وهو قول والواحد النوعي عتق اي بالشئ ب
هو لا يدفع الاعتراض عن الطريق المذكور ويستلزم استدراك
والقدمه الصالحة في الاستدلال المذكور هي قوله انا فاعلموا رؤية الاعيان انما هي اي صحة الرؤية
التي هي رؤية الجهر والعرض ولاشتركة الصحة بينهما ولاستلزام
يقوله انا فاعلموا رؤية الاعيان اه
وكذا يستلزم استدراك الاعتراض المصنف
الاشتركة في العلول الاشتركة في العلة اذ يكفي ان يقال اذ انما يزيل
الذي هو الصحة لا يمكن ان يكون
من بعيد لا نذكره منه الاهوية وما هي مشتركة بين الواجب و
والقدمه افلا تراه هنا قوله ولا بد لكم المشترك من علة مشتركة
الممكن قوله انما نذكره منه هوية قارر بان مفهوم الهوية المطلقة
لا يمكن ان يكون مشتركاً بين اثنين
امرا اعتباري فكيف يتعلق بها الرؤية بل المرئي خصوصية الموجود
لا يمكن ان يكون مشتركاً بين اثنين
فعل تلك الخصوصية لها مدخل في تعلق الرؤية ثم اعلم ان هذا
قد لا يفرق صحة الرؤية بالعلم بالواجب
الدليل منقوض صحة الملوسته على ما لا يخفى قوله والمعلول الممكن
نقبره ان هذا الدليل ليس صحيحاً من حيث الاستلزام اه القول وهو صحة معلولتين
ممكن يرد عليه انه يصح ان يقال ان انعدم العلول انعدم العلة
لا يمكن ان يكون مشتركاً بين اثنين
والعلة قد يمتنع عدمه والسرفه ان الارتباط بحسب
الواقع لا الامكان قوله وقد اعترض عليه بوجه منها
حين قال موسى عبد السلام رب ادعني لم يسئل الرؤية بل طلب العلم
ان الرؤية محجاز العلم الضروري واجب بان النظر
فكان على القدماء قلنا جعلنا علما ضروريا وهذا قول الغزالي للعراق وتبعه في ذلك واكثر المعبرين
الموصل بالي نص في الرؤية فلا يترك بالاحتمال مع ان طلب العلم
الضروري لمن يخاطبه ويناجيه غير معقول كما في شرح الواقف

[illegible][illegible]

لا يشترط العلم بالذات في إثباته فان فهم بما قلنا سمي بالانكشاف
 لانهم اوالعلم الصوري حيث انطلقوا بالله والشيء المقنوع به
 من الذي خلقه الله تعالى في الدنيا في الحيوانات
 هل يجوز ان يتعلق به تعالى هذا النوع من الرؤية
 ويتكشف عندنا كالمبصرات الجسمانية **اولا** يجوز
 ذلك عندنا لانه لا يجوز ذلك ولا نزاع لنا معهم
 في النوع الآخر من الرؤية المخالفة لها بالتحقيق
 والمهمة والوازم والشروط السماة تلك
 رؤية الخاصة عندكم بالانكشاف التام وعندنا
 سمة بالعلم الضروري ولم نسمها الرؤية **ثانيا**
 واما الموجود فيمتدح بنى الرؤية وان لم يكن
 رؤيته فان قلت لا يمدح ذلك ايضا لان كشمها
 الموجودات لا يرى ولا يمتدح بنى مع انه
 ممكن الرؤية **ثالثا**
 ذلك فانه كان الاصوات آه والمحال ان عدم التبع
 بعدم الرؤية ليس لامتناعها والتدح به ليس
 لامكانها بل امتناع الشيء مطلقا لا يمنع التمدح
 بنفسه ولا يقتصر التمدح بنى الشيء على مكانه
 اذ قد ورد التمدح بنى الشريك والظهور **رابع**
 سند ولا يرد عليه انه يمدح بالتفرد والاستقلال
 اذ الظاهر انه يمدح بنى الولد والصاحبة والشريك
 تفصيلا وان كان هو مدحا بالتفرد والاستقلال
 في الالهوية **ملاحظة**
 ذلك لا بد من ذلك من دليل في الحقيقة ذلك لم يصح
 الاستدلال المذكور في الشرح اعني قولهم لو امتنع
 الرؤية لما حصل التمدح بنفسها **خامسا**
 سند وفي هذا محاذ الاول ان مراد ذلك الاستدلال
 هو الالتزام على المعتزلة وليس مراده التحقيق على جواز
 الرؤية وبيان ذلك ان المعتزلة لما استدلوا بهذه
 الآية على عدم جواز الرؤية قال ذلك المستدل في
 جوابهم ان الآية لا تدل على عدم جواز الرؤية بل تدل
 على جوازها وهذا القدر من المعارضة يكون لنا الاثر
 عليهم غاية ما في البيان استدلالهم واستدل لنا بما
 تعارضها شافعا لكن شافعا لاستدلالنا لا يضرنا لان
 نحن نراد استدلالهم بالآية وقد حصل هذا القدر من
 تحقيق عدم جواز الرؤية ولم يحصل هذا القدر من

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

فانه امر قد يجمع تعلق الإرادة وقدرها كما معه نعم تخلف المراد
عن الإرادة ^{بغلق شئ} نقص عندنا فلا يجوز في حقه تعا قوله وللعباد
افعال اختيارية ^{ان يتعلق الإرادة بوجود شئ وعدمه ولم يحقق ذلك المراد} تعلم ان المؤثر في فعل العبد ما قدرة الله تعالى
فقط بلا قدرة من العبد اصلا وهو مذهب الجبرية او بلا تأثير
لقدرة ^{ان المؤثر} وهو مذهب الاشعري او قدرة العبد فقط بلا ايجاب
القدرة ^{ان يوجب الله تعالى} والمقدور ^{ان يوجب الله تعالى} وقان بقدره الله تعالى ^{ان يوجب الله تعالى} وقد اجمعت
واضطارروا وهو مذهب المعتزلة او بايجاب وامتناع ^{ان يوجب الله تعالى} التخلف
وهو مذهب الفلاسفة والمروي عن امام الحرمين ^{ان يوجب الله تعالى} والجميع القدر
على ان تؤثر في اصل الفعل وهو مذهب الاستاذ ^{ان يوجب الله تعالى} ابي اسحق او على
ان يؤثر قدرة العبد في وصفه ^{ان يوجب الله تعالى} بان يجعله موصوفا بمثل كونه
طاعة او معصية ^{ان يوجب الله تعالى} وهو مذهب القاضي والمقصود ههنا ان للعبد
فعل لا ينسب الى قدرته سواء كان تجزء المؤثر كما هو مذهب
الاستاذ او مادارا محض كما هو مذهب الاشعري ويجب ان يعلم
ان جميع افعال الحيوانات على هذا التفصيل من المذاهب الا ان
بعض الأدلة لا تجري الا في المكلف ^{ان يوجب الله تعالى} فلذلك حصوا العباد بالذکر قوله
لما صرح تكليفه بطلان ^{ان يوجب الله تعالى} تكليفه المجاد بالضرورة ^{ان يوجب الله تعالى} واما قوله ولا
ترتب استحقاق الثواب ^{ان يوجب الله تعالى} ففقيه نظر مر ذكره وقد يرد ايضا على الجبرية
بعدم فائدة التكليف ^{ان يوجب الله تعالى} ولا يرد هذا على الاشعري لجواز ان يكون

عشرون من الجحيم
وان كان من غفران
جواب
عند الردد بالايجاب
والاصابع عند
المغاسنة وعند
اماء الحصى
العوادي الحنا
في الطلي
وهو الاثواب
وقال وصف حاله
فيها وفيها
والاسل من بين
الحرار في
سلس الانوار
فيها في
وقال في
الاثواب
والاسل
وهو الاثواب

قدرة واختياراً فإلا يكن هناك مانع أو حجب في فعله المقدور بمقتارنا لم يكن فعل العبد مخلوقاً لله تعالى أبداً عاوا حداناً ومكسباً للعبد والمراد بكسبه إياه بمقارنته لقدرة واختياره وإرادته من غير أن يكون هناك تأثر منه وما يقتل في وجوده سوغتونه محال له **الحج**
ست اعلم ان ما ذكره المحقق من تنالها كلام الحكماء فان تحقيق مذهبهم انه تعالى فاعلاً لحوادث كلها وان المرات شروط معدة لا قاضية المبدأ وصرح في شرح الاشارات بان لكل متفقون على صدور الكل منه تعالى وان الوجود معلول له تعالى على الاطلاق وان نشأه لو في مقالة اتم وما نقل عن افطلون من ان العالم كرم والأرض مركز والافلاك قسي والحوادث سهام والإنسان هدف والله هو الراعي فما ينظر يستعين لك **كنز**
مـ ان اراد ان قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير اذا انضمت اليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بل التأثير بتوسط هذه الاعانة تعالى وقدره البعض فقر بين الحق وان اراد ان كلام الارادتين مستقلة بالتأثير بما طرأ سبق قول احمد شك كما في نظم النسيم الله تعالى واذ افادات اللطم واقعة بقدرته الله تعالى وتأثيره وكونه طاعة على الاول ومعصية على الثاني بقدره العبد وتأثيره **قول احمد**
ف قد فهم القاصي والاستاذ مخدراً في ان افعال العباد مجموع القدرتين الا انها عند الاستاذ بتأثير القدرتين في اصل الفعل وصفه وعند القاضي تأثير قدرة البار في اصل الفعل بالاستقلال وقدرة العبد في وصفه مع تأثير قدرة البار فيه ايضا علمياً بقتنيه قاعدة انما تعالى خالق كل جوهر وعن ولا يخرج عن قدرته شيء او بالانابة لقدرة الباري فيه بناء على ان ليس بجوهر ولا عرض بل من قبيل الحال ولهذا قيل هذا عين مذهبنا ترتيباً واجبة فضلاً وهو الصواب منهم
نجد لان العبد اذا لم يعد رغبة الفعل صلاحاً من جهة الكسب والامن جهة الاجادة فهو بمنزلة الجاد **بحر**
ند الظاهر ان مراد الشارح ههنا هو الانوار على الجبرية

كانوا يوافقون
 بالاعتذار في الجراح العرف
 ووردوا في حقهم
 ومحصله ان نظر الحق في قوله ولا زبنا استحقاق الثواب
 بدون الشايع خلافه
 مستقيم على خلافه
 على معنى كما ورد على الجبرية عدم صحة نفس التكليف لان انفاذ
 كذا لا يرد عليهم عدم فائدة التكليف لان انفاذ
 التكليف طلب الفعل والبراء وما لا يكون
 الفعل صلا والتكليف وحمل التكليف على كون
 لان ذلك لا ينافي الاستحقاق لان انفاذ
 المتأمر به وهو عدم فعله اختياريا بعد حيا والفضل
 ان فائدة التكليف ما استان الفعل او امره او النهي
 ولا يبعد ان يقال ان فائدة الشرح في الشرح ولا
 العادة وعظمى ان الشايع افاد قوله ولا
 العادة لروم عدم صحة التكليف وقوله ولا
 تكليفه لروم عدم العادة العادية للتكليف
 ونسب آية الزوم عدم

يدون القصص فلا قال أعمال القلوب لا فالأصح والأكمل
وإذا قصص المعرفة ثم يجاسها فلا فانه الاختراع
في التعميد والنية هل بعضهم ولم ينو ذلك لا يمكن الاختراع
من العنكة ولم يفقد ذلك الخطأ لم ينو ذلك وأثبت
فقال بعضهم يجاسه ولم يخطئ باله واعتقد تعالى وال
انه ان خطئ باله كما ان خطئ باله واعتقد تعالى وال
وان كان خطئ باله وان كان خطئ باله واعتقد تعالى وال
فقال بعضهم يجاسه ولم يخطئ باله واعتقد تعالى وال
انه ان خطئ باله كما ان خطئ باله واعتقد تعالى وال

وهو كونه بحيث سلمت اسبابه
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له

في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له

ت وجه التسامح هو ان قوله سلامة
 اسبابه يدل دلالة ظاهرة على الصفة الذاتية
 وهو كونه بحيث سلمت اسبابه

لاخر بخصوصية ذاتية بينهما قوله المراد سلامة اسبابه يعني ان
 للمكلف وصفا اضافيا يعبر عنه تارة بلفظ مجمل دال على الاضافة
 ومنها وتارة بالفظ مفصل دال عليها صريحا فلا فرق الا بالاجمال

في قوله والاقراب ما افاده بعين الافاضل الى
 السيد الشريف في بعض تصانيفه من ان القوم
 فسروا الدلالة بعين المعنى من اللفظ والحق
 بمطابقة الواقع اياه والاستطاعة بسلامة
 الاسباب ولشأنها فيها ولم يردوا بها المعنى
 المطابق لها لظهور ان القوم صفة السامع والدلالة
 صفة اللفظ وان المطابقة صفة الواقع والحق صفة
 الحاكم وان السلامة صفة الاسباب والاستطاعة
 صفة المكلف بل المعاني المفهومة منها بالاتزام وهي
 كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون الحكم بحيث
 يطابقه الواقع وكون المكلف بحيث سلمت اسبابه

والفصل وتظهير القول وكثرة المال وكون الاستطاعة وصفا
 ذاتيا للمكلف م والا لم يصح تفسيرها بسلامة اسبابه وقولنا وسلامة
 اسبابه يفيد صحة الحمل لا صحة التفسير وهذا الاقرب ما افاده بعض
 الافاضل من ان مثاله مبنية على التسامح فان وصف المكلف كونه
 بحيث سلمت اسبابه ولو ضوح الامر تشويع في عدم سلامة الاسباب
 وصفه قوله فالتعمد على هذه الاستطاعة والسرفيدان سلامة

في قوله والسرفية اه اشارة الى جواب سؤاله
 مقدر وهو ان يقال ان العجز كان باقيا مع سلامة
 الاسباب لعدم القدرة التي هي علة حقيقة لفعل
 العبد عند المعترلة وعادية عند الشيخ الاشعري
 وايا ما كان يلزم تكليف العاجز وهو باطل
 وحاصل الجواب ان هذا العجز لا يضر فان سلامة
 الاسباب مع القصد الى الفعل يكفي من جانب العبد
 فان الله تعالى اجري عاده على خلق الفعل بعد
 سلامة الاسباب والقصد الى كسب الفعل

الاسباب من طخلق الله تعالى القدرة الحقيقية عند القصد بالفعل
 فبعد السلامة لا حاجة من جهة العبد الى القصد قوله ولا يكلف
 العبد ليس في وسعه تحريم المقام انما لا يطابق على ثلث مراتب ما يمنع
 في نفسه وما يمكن في نفسه ولا يمكن من العبد عادة وما يمكن من كونه
 تعلق بعده علمه تعالى وارادته الاولى لا يجوز ولا يقع تكليفه

في قوله كمال
 في سواء امتنع منه لا لنفس مفهومه بان
 لا يكون من جنس ما يتعلق به القدرة الحادثة
 بخلق الاجسام فان القدرة الحادثة لا تتعلق
 بايجاد الجواهر اطلاقا لان يكون من جنس
 ما يتعلق به القدرة الحادثة لكن يكون من نوع او
 صنف لا يتعلق به كمال الجمل قوله احمد

اتفاقا والثانية لا يقع اتفاقا ويجوز عندنا خلافا للمعترلة والثالثة
 يجوز ويقع بالاتفاق فهذا توجيه ما قيل تكليفه لا يطابق واقع
 عند الاشعري ومن لا يقول به لا يعدها من المراتب نظر الى امكانها من العبد

في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له

في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له
 في جواب سؤاله وهو ان يقال ان الاستطاعة صفة ذاتية له

ث اي تكليف لا يطابق لان التكليف كلما
يصح التكليف وقد ذ لك المكلفه والمخالق
جميع ما وقع التكليف به ليس الا الله القادر
بفدته فيكون الجميع بالنسبة الى العبد
مسحا لا يطابق

ما ليس في الوسع والآخر وإنما النزاع في
الحواش

سأقول وقد يقال آه وقد صاب ابنه بانه
بعده ما جاء خبر انه لم يؤمن لم يؤمر بالايمان
فقد اذ لم يكلف ان يؤمن لا يعاقب والقول
بان التكليف الاول كاف فيه لا وجه له لان

الساقط لا يعود تأمل
عن اى شمول فوقى الشارح لجميع الافراد من
الراتب الثالث قره كاله

عنت ای شمول النزاع فی جواز التکلیف بکل
واحد من الخصوصیات

هذا بخلاف الضرورة الوجدانية فلذا قال انهم قائلون فيكون من المنتمين العادية لا من المنتمين في نفس الامر

هـ أما إذا كان شيء وجد من نفس ذلك الشيء خلاف ذلك الإذعان مستحيل قول أحمد

فك هذا مجرد بحث على من جواز التكليف بالمرتبة الاولى
وان كان مخالفا لما تقدم من ان التكليف بالمرتبة
الوسط لا يقع م م

نقد وقال بعض المدققين هذا الاعتراض نماید علی من
حمل كلام المصنف علی أن المراد بما قاله في إيمان صاحب

انه مكلف بان يؤمن بحجة ما اوتى به النبي عم وفوق
جملتها انه لم يؤمن فيكون تكلفا بالجموع بين المتناقضين

واما اذا حمل على ان المراد بما قالوه انه علم عدم ايمان
واخبره ومع هذا كلفه بالايمان فيكون تكليفا بم

فمن قول المصنف انه ليس يحمل النزاع لانه من
الاول ولم يرد عليه ما اورده تدبر كسبو

منذ وفار في التلويح لا تخلص الا بما قيل ان تكليف جميع
ما انزل انما كان قبل الاخبار بان لا يؤمن وبعده هو
مكلف بما هو التصديق بان لا يصدق ولا يخضع ما في كتابه

سند لان المصدق بجميع ما جاء به النبي لا يجب ان يجد

الحال دون الاموال
بالحال دون الاموال
بالحال دون الاموال

والصديق في عدم الخدو مستلزم للتقصير

الاستاذ في التاريخ
التصديق في الاقتصاد
الموافق في الاجتماع
التصديق في الاقتصاد
الموافق في الاجتماع

بسم الله الرحمن الرحيم

في نفس وقد يوجه ايضا ان القدرة الحادثة غير مؤثرة وغير ساقطة
اي في توجيه ما قبل

على الفعل عنده فيكون مما لا يطاق بهذا الاعتبار وقد تعدلانه يستلزم

كُونَ كُلَّ تَكْلِيفٍ لَدَيْكَ وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِ قَوْلُهُ عَدَمُ التَّكْلِيفِ بَلِ الْيَسْرُ

ايضا يمكن في تفسيره ولا يمكن من اجله في تفسيره في قوله فاما النزاع
اذن يجوز احدى وقوع المرتبة الاولى

ان انا له كلف الايمان وهو تصديق النبي عليه الصلوة والسلام وجميع ما

علم محيئه به ومن حملته انه لا تؤمن فقد كف بان يصدق في ان لا يصدق

واذعان ما وجد من نفسه خلاف مستحيل قطعاً في بيع التكليف بالمرتبة

الإولى فضلاً عن الجواز وفيه بحث لأنه يجوز أن لا يخلق الله تعالى العلم بالعلم

فلا يبعد من نفسه خلاف نعم هو خلاف العادة فيكون من المرتبة الوسطى

والذي يحسم مادة الشبهة هو ان المحال ادعائه بخصوص انه لا يؤمن
وتوجيهه الا انما ياتي بالثبوت على مثله تكلفه على ليس يمتنع بالذات مثله اعلم ان موطن الادعاء للثبوت

وَأَمَّا يَكْفِيهِ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْخُصْمُ فَهُوَ مِمَّا قَبْلَ الْوَصُولِ
أَيُّ ذَلِكَ الشَّخْصِ أَيُّ مَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ الْخُصْمَ بِهِ وَأَمَّا إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْخُصْمُ فَلَا يَمِينُ كَمَا

فالواجب هو الاذعان الاجمالي اذا لايمان هو التصديق اجمالا في علم
 جميع ما جاء به النبي ^ص جميع ما جاء به النبي ^ص

اجمالو وتفصيلا فيما علم تفصيلا ولا استحالة في الادعان الاجمالو
فعل هذا يكون تكليف اوجب بالايمان تكليفا بما في الوسع لا بما لا يطاق بحجته

و قد يجب ايضا بانه يجوز ان يكون الإيمان في حقه هو التصديق بما
 اى بما عاين ذلك الخير الخصوصي قال الشارح في المقامد وهذا الحق في غاية السقوط ^{في}
 علاه ولا يخفى ^{في} اذ فيه اختلاف في إيمان المستأخر فوله وتقرره

انه لو كان جائزاً لوجب هذا التفرع لزوم ان لا يجرى تكليف مثلاً

وهو تعالى في كتابه العزيز
عالم الغيوب والقدوس
الغني عن كل شيء ولا يلهي
شئ الله تعالى ولا يشغل

[illegible]

فإن حقيقة واقعة لا يمكن أن تكون إلا واحدة، وإن كان لها

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

عَنْ قَوْلِ كَيْسَانَ تَوْجِيه
سَلَامَهُ عَلَى عَمَلِهِ
وَهُوَ عِيدٌ
بِحُجُورِ الْأَذْيَانِ
بِقَوْلِ كَيْسَانَ
أَعْمَامُ الْأَعْمَامِ
فَالْأَزْدُ بِالْأَفْقَاوِ

[illegible]

استدلال العزلة
على النقص الإجمالي
انما يتعلق عليه
بعدمه على فائدة
من فوض وقوعه
عظم

[illegible]

هذا على الغيبة الثاني وهو ظاهر
الاول فاذنم وهو ظاهر
ان يقال ان من مات ولم يذكر في شرح قول احمد
تعالى وهو اعل فقول في شرح قول احمد
الله رزقها فجوابكم جوابا
كثلا جلد من
جلدا

مرض عنه بسوء اختياره وعلى انه
 ما قولنا لا معنى لتعليق ذلك
 اية قوله ومثل هذه ولم يستد
 (في شرح المتأخر)
 لهم فاستحو العجمي على الهدى
 وانما هو على طريق الحق
 لنا فيهم الهدى فزكوه وارثوا
 (في شرح المتأخر)
 حصول قوله وهو باطل لقوله تعالى
 ومن السهم وانما هو
 (في شرح المتأخر)

شرح في كل باب في قوله
 الذي عن الانضاء غير لازم
 هتدي ولا مدح الا بالجهل
 ليقا من مدح عليها فذوق بان
 لها كافي وفي بحث لان التمكن
 ونظيره ان العلم بل عمل مذموم
 واسبقها في استيعاب العظیم

في مقام الملح ونقصه
 في مقوله تعالى هذا الصراط
 ان المذكور حاصل فلا يشهور الطلوع
 في هذا انه ينافي في التفسير الخلق
 معتزلة
 فان هذا المقدم من ذكر النصوص

1

عدم حصول نصيبه يدم عيني
 علا وقوله فلا يناسب
 فوهم فلا يناسب
 عاملا لا يمنع
 مراده
 غير
 وهو وجه
 فلا يناسب
 فوهم فلا يناسب
 عاملا لا يمنع
 مراده
 غير
 وهو وجه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِتْرَاقُ الْبَنَاتِ وَتُفَاهِي الْغُفَرِ

قوله فيعتبر من لا اعتدوا بهاتين بمجموعة الى
اشياء كون البدن الثاني مغايرا للبدن الاول باقوله
تعا كلما نصبت جلودهم بدلناهم جلودا غير هائل
على ان الجلودين متغايرين في طبيعة مع اتحاد اجزائهما
تكمياع هذا الاصلية المادية فان الجلود الثانی
وان كان مأخوذا من الاجزاء الاصلية للجلد الاول
لكنه مغاير للجلد الاول بناء على
قوله وانت خبير حاصله منع دلالة الآية على
اتحاد اجزاء الجلودين وان استدل عليه بانه لو كان
اجزاء الجلود الثاني مغايرة لاجزاء الجلود الاول لزم
التعذيب بلا معصية لان المعصية للبدن الاول اوجب
بمنع لزوم التعذيب بلا معصية وانما يلزم ان لو كان
العذاب للبدن ويجوز ان يكون العذاب للروح لا للبدن
والا يلزم التعذيب بلا معصية **تكمياع**
كـ برده عليه انه ان اريد بالاجزاء مطلق الاجزاء فكلو
اتحاده ليست مأخوذة في كلام المعترض علما بقرينه
وان اراد به الاجزاء الاصلية المادية فتع اتحادها
مبيل الى التماسخ وخرج عن طريق الحق كما لا يخفى
بما لا فائدة من قوله والحوض في الموقف قد يقال
يجوز ان يخرج من الجنة لا انتفاع يومئذ بدخله
بهستى بل كانه اشارة الى الجوارس سؤال مقدم
وهو ان يقال اذا كان من شرب منها لا يظلم ابدًا
فلا فائدة في الشرب الثاني **سرح**
بلد قوله ويجوز ان يكون له طعم لذية كان ذكر
هذا الكلام لدفع التوهم هو انه يجب ان لا يشرب ماء
الحوض مرتين قطعاً لان الشرب من الحوض فلا يظلم
ابداً فدفع ذلك التوهم بان يجوز ان يكون له طعم لذية
فشربه ثانياً او ثالثاً فضاء علماً لا لتأذي لا لدفع
العطش وفي قوله ان وقع اشارة الى تكرار الشرب
غير معلوم لكنه لو وقع مجازان يكون لا لتأذي دون
دفع الظلم قوله من شرب منه فلا يظلم ابدًا ولعلنا
ان يقول فيجوز ان لا يشربه اهل النار والا يمكن تعذيبه
بالظلم قلنا يجوز ان لا يشربه الامم او وقتل
يجوز ان لا يعذب بالظلمة ولا استبعاد فيه ودو
انه عليه السلام قال انه هنري الجنة وعنده ربي
وفي شرح المقاصد قال الصلابة له عليه السلام ابن
عبد الله بن عمر قال
عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت يا رسول الله اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
ان من شرب من الحوض في الموقف في يومئذ لم يظلم
ابداً ولا يعذب بالظلمة ولا استبعاد فيه ودو
انه عليه السلام قال انه هنري الجنة وعنده ربي
وفي شرح المقاصد قال الصلابة له عليه السلام ابن
عبد الله بن عمر قال

[illegible]

كلمة ما هيئنا الجنس اعجمس ما انزل الله تعالى
فتم بالنفي يعني الجنس في سياق النفي يعني
الاستغراق فيصير منطقاً الآية هكذا ومن ايكم
شيء مما انزل الله فيه كافر ولا نزاع ايضاً في نفي
من لم يحكم بشيء مما انزل الله تعالى فلا يلزم منه ايضاً
ان يكون الفاسق كافراً بجهت
ث فيكون المعنى كل فاسق كافراً ثابت في علم المتأخر
من ان الفصل يبين حصر المسند على المسند اليه
لان معنى قولنا انكافر هو الفاسق ان الفاسق
مقصود على الكافر لا يتجاوز الى غيره بجهت
ث قول حصر الفاسق يعني ان حصر الفصل يقتضي
حصر الخبر في المسند ايصدق ان كافر فاسق كافر
ث واجوب ان المراد بالفاسقين الكاملون في الفسق
او نقول ان هذا المحصر غير حقيقي او حقيقي ادعائي
للبالغة لعدم الاعتماد بغيره من الفاسقين بجهت
ث قوله ان هذا ادعائي اي حصر الفاسق في الكافر
بعد الايمان حصر ادعائي لا لتحقيق مجاز حصر كمال
الفسق في الكافر فلا حصر مطلق الفاسق فكأن الفاسق
هو الكافر فلا يلزم ان يكون الفاسق مطلقاً كافراً بجهت
ث قوله ان هذا المحصر ادعائي والاولان يقالان
صير الفصل حقيقة المجزئية لا التأكيد لا الحصر لان الكافر
قبل الايمان فاسق كالكافر بعد الايمان فلا يحصر
الفاسق مطلقاً فبين كفر بعد الايمان والاسلام انه
للمحصر هذا المحصر ادعائي للبالغة بناء على ان
مطلق الفاسق يصرف في الفرد الكامل وهو
الكافر بعد الايمان كمال الدين
ث لا والاي وان لم يكن الامر على ما ذكرناه فالحصر
يضيع للقطع بان الفسق لا يتحصر في الكفر بعد
الايان لان الفاسق يتناول الكافر بعد الايمان
وقوله ايضاً اجماعاً مع ان المحصر لو كان حقيقياً
وكان الفاسق محمولاً على معناه الحقيقي لزم ان
لا يكون الكافر قبل الايمان فاسقاً وهو بجهت
ث قوله والمعتزلة فكما ترديده من هذا السننهم
كالمعتزلة قائمون بحسن والقيع العقليين نتجائ
ث قوله ان ترديده المسند اليه اي تعريفه بالام بغيره
المحصر الكرم هو السقوي والامام من قولش وانكرهم

قوله ولم يحكم بما انزل الله وجه الاستدلال ان كلمة من عامة يتناول الفاسق
والجواب ان الحكم بالشيء هو التصديق به ولا نزاع في كفر من لم يصدق
قوله والجواب ان الحكم ان يحصلوا هذين الجوابين بخصوص كلمة من بالكلية او بخصوص قائلهم
بما انزل الله وايضا كلمة ما ههنا للنفس فيعيب بالنفي ولا نزاع في كفر من لم يحكم
بشيء مما انزل الله قوله فمن كفر بعد ذلك فاوكله هم الفاسقون وجه الاستدلال
ان ضيق الفصل حصر الفاسق في الكافر والجواب ان هذا الحصر ادعائي
للباطلة والا فالفاسق يتناول الكافر بعد الايمان وقوله اجماعا فلو
ترك الصلوة متعددا فقد كفر الجواب انه يحول على الترك مستحلا او على
كفر ان النعمة قوله ان العذاب على من كذب وتولى وجه الاستدلال ان
تعميق المسند اليه يحصره على المسند اعني الكون على الكذب والجواب
انه ادعائي لان شارح المحرم معتد به وليس يمكن كذب وقس عليه نظائر
قوله والله لا يفرق ان يشرك به اي يكفر به وانما عبر عن الكفر بالشرك لان
كفار العرب كانوا مشركين قوله وبعضهم الى ان تمتنع عقلا اي ذهب
المسلمين الى امتناع الغفران بناء على هذه الأدلة وهم المعتزلة فلا مرد ما
قيل من ان هذا قول بايجاب الحكمة تعذيبه وهو قول المعتزلة وقد بطله
اولا وقوله لا يمتنع الا باحاطة قول بالفتح العقلي فينا في قولهم يجوز الشرع
ان يحسن القبيح ويقبح الحسن على ان يجوز ان يكون عدم احتمال الاباحة
لما فاتها الحكمة نعم يرد ان يمنع كون التفرقة قضية الحكمة الجواز ان يكون

وقد ورد في القرآن
 ما يدل على أن
 الله تعالى هو
 الذي خلق
 السموات والأرض
 وما بينهما
 في ستة أيام
 ثم استراح في
 اليوم السابع
 وهذا يدل على
 أن الله تعالى
 هو الذي خلق
 كل شيء
 وأنه لا شيء
 سواه

ذلك من الذين دفعوا
 إلى بيتي الكتاب كالمسحوق
 واقع على الكتاب كالمسحوق
 لا يمتدوا في عيونه مع قيام الاله على القاسية
 يعذرون ذلك في حق الله تعالى
 والجواب ان قطع الحجاب عن الحجاب
 الحجاب من الحجاب المذكور على الحجاب
 انما هي الحجاب المذكور على الحجاب
 وان كانا معاً في الحجاب المذكور
 ادعاء الحجاب المذكور على الحجاب
 القاسية وذلك الحجاب المذكور على الحجاب
 للقطع بان الحجاب المذكور على الحجاب
 لا قوله في الحجاب المذكور على الحجاب
 على الحجاب المذكور على الحجاب
 في الحجاب المذكور على الحجاب
 وقوله في الحجاب المذكور على الحجاب
 لا قوله في الحجاب المذكور على الحجاب
 ان قوله في الحجاب المذكور على الحجاب
 عدم الحجاب المذكور على الحجاب
 منافية للحجاب المذكور على الحجاب
 فلا بد ان قوله في الحجاب المذكور على الحجاب
 كمال الدين

ذلك الجوار الذي لا يدرك بغيره
ان يكون الا انشا غير ما تقدم به
جنته من اجزاء فلا يلزم اجتماع
النور من اجل واحد
الضدين في محل واحد
بمعنا التصديق وانتفاؤه عن زوال التصديق
عدم الذي هو عبارة عن مخالفة ان يكون معه
مع بقائه في التصديق فيكون لا يخفى ان الاقرار بهذا الغرض
نظرا الى اجزاء الاحكام عليه والصلوة والطائفة
الصلوة المسلمين والاطالبة بالغير
علا قوله على وحده الاعلان حتى يجزى ذلك عليه
الاحكام

نفس الانبياء فخصوا الى اعداد القائلان بالايمان والانياء

[illegible]

في قوله قائل وجعلنا من آل نوح آلنا وذلك حقيقة
 التصديق صريح في نزاد فالإيمان والاسلام وقوله وبالحج
 أه باباه وقد جابا عن بيان قولنا ذلك حقيقة التصديق
 بيان الاتحاد ومؤدى معنى الإيمان والاسلام وهو
 لا يستلزم الترادف **تتبع**
 في قوله اعلم محمد في قرية لوط يعني ان مكة غير قوله
 على ما وجدنا غير بيت الية ليستصفه على معنى فما
 وجدنا في تلك القرية شيئا غريب من المسلمين لانك ادب
 بل هي استثناء والمراد بالبيت اهل البيت فيجب ان يقدر
 المستثنى منه على وجه يصح وهو ان يقال فما وجدنا فيها
 بيتا من المؤمنين الايتام من المسلمين فقد استثنى المسلم
 من المؤمنين فوجب ان يتخذ الإيمان بالاسلام كذا في شرح
 الموقف **كحالة** في قوله وانما قلنا كذلك اعلمنا لان
 اهل البيت ولم يقل البيت في قوله وليلايم كلمة من لانها
 كان بعضها من المسلمين هو اهل البيت لانها نفس المستثنى
 في قوله واعترض عليه بمحصله تجوز عن المستثنى
 منه لكن لا يجنى على ان وضع المظهر موضع المضمرة
 يؤيد الاتحاد لانه يوجب اقطع **ب**
 في قوله بان الاستثناء لا يتوقف على الاتحاد بل يصح
 الاستثناء على تقدير ان يكون المؤمن اعم من المسلم ثم
 في قوله والايان يقبل من طابه ولو كان الايمان غير
 الاسلام لم يكن مقبولا فليس غير الاسلام فؤدها ليس
 المراد غير الاسلام بل المراد ما يغيرا مصدق وعيل الاسلام
 فيكون المعنى من يتبعني ما يغيرا مصدق عليه الاسلام
 وينفك عنه فلن يقبل منه **شجاع**
 ثم من الايمان ويكون الإيمان اخص ولا يوجد الايمان
 بدون الاسلام ويوجد الاسلام بدون ولا يساويه
 في الوجود **ش** فلا قوله لست محكم اذ هو ليس
 غير العلم الشرعي بل هو اشرق العلوم الشرعية **كالح**
 بعد قوله والاول وجه الاول في الجواب الاول اثبات
 باطل الاسلام غير الايمان بخلاف الثاني في قوله
 في قوله لا يستلزم حقيقة مدلوله على لا يستلزم حقيقة
 الاسلام بدون الايمان وفيه نظر لان معنى قوله ائمتنا
 ان بالقلب وقوله نظام في قوله تكميهم في قوله لهم
 فاما اعانكم تصدق بالقلب وانكم كاذبون في
 قوله ائمتنا وقوله تعالى ولكن قولوا اسلمنا تصديق

[illegible]

[illegible]

شك قول قلنا لا ندعي اعلامه بالحكمة
 الا ظهوره في افق على يد بعض الصالحين ليس
 غير مقرون بدعوى النبوة في اظهر من مريم
 جميعا في تركها عليه السلام ولا اراها بان من ابن حبيب
 عليها السلام ويؤيده علم مريم في المقاصد ولا ايضا في حديث
 واما قولنا اخرج في المقاصد ولا ايضا في حديث
 اراها باله فلا حجة عليه
 فلا قوله فالنزاع لفظي اي النزاع فان ما ظهر
 من مريم كرامة لها او اراها صلي على النبي الام
 لفظي بلا فوله ولا يفتي بها من مريم اولا اراها
 على اولا اراها صلي على النبي الام
 على هذا خلافا في الظاهر لفظي
 الضرورة على ان الليل على عدم قوته
 القصد الى التحدى كما عرفت

للا فوله والحسن والفتح العقليين انما سلطان
 قاعده الحسن والفتح العقليين علينا فحين
 انه يجب علينا سميا شيئا
 ملا فوله وايضا لوجبه
 ملا دليل على ان نصيب الاما ليس
 بواجب على الله اصله
 ملا فوله وقد يقال انه اعتراض بالاما
 بانه لا يجوز ان يرد الاما عليه
 ملا اي فوله عليه
 يعني اما من

فلا نقول له ان الشريعة اصل الاستدلال
وانه لو كان النصوص شرطاً للإمامة قطعهم مع عدم بعضها
بما دلل عليه من مآلات ولفظ شجاع

نك وفيه انه لا فائدة في تكليف ما فيه غير الايمان
والاولى جواب الشارح بقوله تعالى

فلا تغفلوا عن كونكم عاكفين احدى بعضكم على كتاب الله فليؤمروا بالعدل ويبنوا لله بنايتهم مسكونين

جمع منفعة
وهو فعل حسن
كثرت
عن
قوله وقولوا
المنفوعة من
منافعة لا الإشتقاق
الركون أفضل
من عثمان رضي
الله عنهما
فادرج في الصلاة
على الله لإصلاح
ولا سيما
وله فضل
الحال لا المأمور
بذلك الذي
عك
أي نسبة
الخالق هل
يقال منزه
عن نقص
العصية

التاويل من
 ضروريات الدين
 ولا شك ان حدوث العالم
 من ضروريات الدين فلا اعتبار
 لنا ويل المستعمل المأثرت
 تلك المستعمل المستعمل
 قطعي ولم يكن المستعمل
 متفق عليه فخلافت
 قطعي ولم يكن المستعمل
 متفق عليه فخلافت
 قطعي ولم يكن المستعمل
 متفق عليه فخلافت

